

اقول وهذه الكلمات لا بد انما ما يظهر من كلام المصنف في الباب العاشر عشر
 وكلام الشهود في الفقه وغيرها اظهر مما عدم تحقق الايمان مع التقليد يظهر
 من الشجاعة الاستدلال واجب على من كان في حال الكفر في اصل الايمان بالتقليد يعني
 ان الايمان بتحقيق التقليد كان فارتك الاستدلال فاعلة للمحرر وعلى من كان
 قد بين ان الايمان والاسلام معنيين واحد هما ما يباين بل بمعامله المسامحة وهو
 ما ظهر في السان وثنا بينهما ما يقع في الاخر وهو الايمان بالتقليد كان كاره سطر الشيع
 بالعموم في هذا الاثر انما هو اخذ في شركه في الاخر فليزيم من ذلك لا يتوقف الايمان
 الحقيقي النافع في الاخر على سند لا وان كان مراده ان لا يضر ترك الاستدلال
 بالايان الظاهر ولا يضر بالعدالة وان كان معاقبا في الاخر غير نفع بآيانه
 فيها فبذلك علم في الاول ان موضوع المسئلة هو الايمان الواقعي يحصل بالخط
 في البحث والالتزام الغير في العدل هو الايمان الحقيقي الا انه يكفي فيها بظ
 الاسلام او بحسن الظن ويمكن ان يقع في تخصيصها لتمام علوم ما ذهب اليه الشيع
 ونزجيه مقصوده ان وجوب الاجتهاد والنظر له حيثيات من اشد ما يقصد حصول
 اليقين والخروج عن التلك والظن ومنه الاخرى الوصول الى ما هي الحق فانهم لما بين
 احوهم علمي وجوب العلم في اصول العقائد في كل زمان الى ان الامر يخرج من الا
 سلام فصار العلم فيه مستمرا لا يترك العلم لا يمكن الا مع الامكان في كل زمان
 بالعلم بغير علم عدم انك كاد من النظر والاجتهاد ولا لزوم تكليف الايمان فيجب
 النظر والاجتهاد انما هو ليصل الى السلام وتحرر من سائر الادب ان لا يترك الامر
 بالعلم به عن سائر الادب ان في هذه الوجوب للتوصل الى ما هو الحق في الادب واما
 الوجوب في اجتهاد الاخرى فهو ان نفس العلم واليقين مظهر للتوصل الى الحق و
 الشك ثم ان التوصل الى الحق قد يحصل بشي آخر من هذه الوجهة سقط
 عما التكليف بالتوصل بالواجب الاول لانه كانه ما من قبله الا ان حراما كما انشأ اليه
 في مباحث الاوامر والامكن الوصول الى الاسلام وما يتبعه ليجزى من الحاصل من
 تقليد فيسقط اعتبار وجوب النظر التوصل الى الاسلام وبقي اعتبار وجوب
 الاخر في الشك من كونه هذا الخط موضوعا انه لا يوجب جميع انصاف صاحبه

المرطوب
 مع الاصلان في كل باب
 العلم لا يمكن

وذلك مثل خروج الماء من البئر لاجل الوجود واجبة في صلي بمقتضى الخطأ لا في
 على الحكم فان افترق ازا المكلف عصي في كماله من ذلك كما في باحد جواهر بالماء عند
 وثو ضابطة فلا مانع من القول بعدم المراجعة على شرك ذلك الواجب في كل حال
 المراجعة على تركه كونه واجبا لاجل نفس تصلي اليقين في حبسها هو ايضا يستدل
 على طلبه بالطريقة المستمرة الجارية في جملة الاجماع كما انشاوا في سند كرم اربعة
 فالحاصل ان الكلام في هذه المسئلة اما على نفس الاصول في مقابل المرفوع والاعطى
 المتصور الاصول التي هي اصل الدية الاسلام فخطا بكل المكلفين بالنظر والاحتمال
 لتجنبهم عن الاسلام وبذلك الى الاسلام مخطا بالمسلمين خاصة من اجل مقتضى
 النقيض والقتال من الزوال وعدم الارتداء الهاتين الا ديان وكذا الكلام في سائر الايمان
 بالنسبة الى من المخطا فيه فعندهم يجب الاجتهاد في امر الدين مع نفع جميع اهل الدنيا
 مع قطع النظر عن من خاص وخطا في خاصة وان كان غايته يؤول الى ما هو الحق
 وقولهم يجب العلم باصول الدين معني بجهل باصول الاسلام بل باخص منه فانما راد الشيخ
 من وضعه والعقود في الاخرة فانه قد بدا به بقرئ ان يكون هذا الوجه صغير
 كغيره من تلك الجاهلية انه اذا والعقود في الدنيا بمعنى انه يقبل عنها ومصاديقه فيصنف
 بالعدل والادب كما في فاعلا بالكبر في غير ما يوس والقلم انسانا واد المعنى والاعتقاد
 ان اسر ونا من لفظ الخطا المعصية وان اردنا الخطا مقابل العمل في الكلام بالاعمال
 من المعتقدين وهو الغالب بينهم ولكنهم لا يلابسوا الاستدلال بطريقة الكلام ولا ذلك
 في كلام الشيخ اربعة كما سنستبرأ في بعض كلامه فيصير بعدم المراجعة في اخذ
 الدين بالتقليد محلا اذا فالحق كما سنذكر اربعة هذا غايته من جميع كلام الشيخ
 واقول الذي لا يشك في حاشية سبب نقل المصنف من صحيح الاول ما ذكره في فكر
 صفات المصنف والمنعني فانه بعد ما ذكر عدم جواز التقليد في الاصول واستدل
 على جواز التقليد في الفروع بالطريقة المستمرة وعمل اصحابنا لا يمتنع عنهم وتقليد انهم
 نعم على ذلك واورع عليهم ان طرقتهم ايضا كما في نفس المقلدين في الاصول لا في تقليدهم
 وعدم قطع الخلاف عنهم وعدم الكبر عليهم واجاب عنه قال عمير الدين في مرقى
 في نفس ان المقلد الحق في الاصول المداينات وان كان مخطئا في تقليده غير مؤخذ

بما وانه معترف بنسبنا قلنا ذلك مثل هذه الطريقة التي قد منها لا في الجدد
احكام الطائفة ولا في الاثمة قطع الموراث من سماع قولهم واعتقدوا مثل اعتقادهم
وان لم يستند ذلك الى جهة معتلة وشرع وليس لاحد ان يقول ان ذلك لا يجوز في الدين
المناظر او بما لا يمانع ان يكون جهلا وذلك انه لا يمتنع في ذلك لانه هذا
المعتقد لا يمكن ان يعلم ابتداء ان ذلك سابق له فهو خافض من الاقدام عن ذلك
ولما يمكن ان يعلم سقوط العقاب عن من يستند الى اعتقاد لا يمانع ان يمكن ان يعلم ذلك
اذا عرف الاصول وقد فرضنا انه مفقود في ذلك كله فكيف يعلم سقوط العقاب فيكون
مقرا باعتقاد ما لا يمانع ان يكون جهلا او باستدانة وانما يعلم ذلك عنهم من العلماء
الذين حصل لهم العلم بالاصول وسير العار لهم وانما العلماء لم يقطعوا عن العلم
ولا انكروا عليهم ولم يسمع ذلك لهم الا بعد العلم بسقوط العقاب وذلك من جهة
الماضي وهذا القدر كاف في هذا الباب انما اقوى ما ذكرناه ان لا يجوز في التقليد في
الاصول واذا كانت المكلف طريق علم العلم اما على جملة او تفصيل ومن لم يزل قد يرى
ظلمة اصالة وليس يكلف وهو يميز بين اليقين والظن بكلمة بحال والموضع الثاني
ما ذكره في محو احكام الاحاد في الفقه قبل كيف يقولون على هذه الاخبار في اكثر
وانها المبيحة والمفتدة والمعتلة والعللة والواقعة الى ان قال واما ما بين وبين
قوم من المعتلة ان الصبي الذي اعتقه ان المعتل الحق وان كان يخطئ في الاصل يعق
عنه ولا يحكم فيه بحكم العتاق فلا يلزم من علم هذا انك ما تفقد على ان ما اثاروا
البدل انهم انهم محكاهم معتلة بل لا يمتنع ان يكونوا عاقلين بالبدل على سبيل الجملة
كما يقول جماعة من اهل العدل في كثير من اهل الاسواق والعامة وليس من جهة معتلة
عليهم ايراد الحج في ذلك ينبغي ان يكونوا غير عاقلين لان اهل الحج والمناظر صناعة
وليس ينفذ حصول المعرفة على حصول العلم قلنا في احكام الجمل الى ان ما ذكره
واقول بمرور على الشيخ امور الاول وان كلامه قد يستلزم من القول بان الاستدلال
واجب في المعرفة واجب في ليس التكليف هو المعرفة بالحاصل بالاستدلال كما
يظهر من الاخرين ويمكن دفعه بان الشيخ يلزم من ذلك ولا يلزم من العقل به من الفقه
الاجماع ولا دليل على قطع الثاني ويصح الخطأ في معتلة اهل الحنفية ومن غيرهم يستلزم

الظلم والفتن لانه المندوبين انما كانوا غافلين من وجوب النظر والاستدلال ولم يبين
بما اخرجوه عن شاكلتهم كما هو متوافق للمنفق لا لانه الظلم قداما لخذلة على مثله
عزل اهل الحق كما اشار اليه الشيخ في اخر كلامه الاول المقتدة اهل الحق وان كان
مخطئين بوجوب الاستدلال ومع ذلك من كبر فهم مشاؤون في تعديهم لا اختيارا
ايتم بالفهم من الفعل الاسطراري لا بصير من ان يربح غنايا لا غناقا فانه في الميل
ومن الاسلاف فعل اختيارا فقد فعله اهل الحق اخذوا الحق باختيارهم لا باختيار
قضاء ليهيئوا الاختيار الامر جهه حسن الظن بهم وجعل حسن الظن مناطا للاعتقاد
مشركا بهم في الفريضة فاصح جعل ذلك في فهم موجب الحق في الحق وفي حق الفريضة
موجب الحق في الدنيا والآخرة فان كلاهما بعدا للنظر بوجوب النظر والاستدلال
اما مبقان على طعنناهما السابق او ينزلان فيه فثبت انباء كل منهما على الحال التي
في الاول هو بقاء الطعنات الحامل من حسن الظن الوجوه فليز واليه الشاوي وفي
الثاني في تفصيلها وعدم الاعناء بامر من بينهما وما كان فيه ايضا والاصابة انما
مع انما لا يتحقق اصابتة بسبب الخلل والقول بان الكفر هو موجب ليدخل في النكاح
الاسلام وغاية الامر هنا عدم الاسلام في جات قبل المندوبين الحق غير مجيد لانا نقطع
مع قطع النظر عما ان الكفر هو عدم الاسلام لا امر وجودي كما ذكره الاكثر في الكفر
في جات من حق الخرافة غير محقق لغير لزم تعاقبه عدم الاسلام وعدم الكفر وان
ادوا الشيخ انما يصير بعدالة وقبول الشهادة وهو في الاحكام الوضعية التي لا دخل
فيها والعقد فاما مع انه غير ظاهر كل مدلا يصح ايضا في العدالة مستند على عدم
النسب الذي هو الخروج عن الطاعة المستلزم للعقاب والثالث ان ما ذكره من تقرير
الاختصاص والعلم اباهم على فليدبرهم يستلزم عدم النهي عن المنكر فانه كانه ملزوم في
وجوب الاستدلال الشاكلة كذا في الاول انهم ظاهرنا اختار من الوجوب في هذه
المجته ولا يلائم العقول في الوضع وانما ارا والوجوب بالمصطلح فلا يلائم انما الواجب
كما يجب النهي عنه على الاختصاص والعلم اباهم كانه المكلف جاهلا فلا ان فائدة النهي
والاحكام والعلم هو تكميل النفس العامة وهو لا يتم الا بالابلاغ فكيف في كنه
الاختصاص والعلم في ذلك مع الفتنة والجهالة فضلا عن النقص والشيء بهذا الظاهر

ضعف ما قد عرفت من لزوم الاعضاء بالجهل الرباعي ان اجاعهم على
 وطلع الموالات بل دون الشهاده لا يملك على ان يترك هذا الواجب غير مضر فاعمل
 كالنجي من هم الغلبة واكتسبهم بالاعتماد الحاصل من سبلنا لك لعل عالج لهم
 في حالهم انهم يعلمون الاوله الاجماليه الممكنه حصولها الا على الناس كما مر في
 حكمه العجيز والامر في وهنك وجهر حرق الا احتمال يقول الشهاده على
 فقلها لولا ان لا يمكن فهمه او على الاجماع على ان القبول في جهه العفو والرضع
 مثل ان العفو كما ساعدوا من يعلمهم بالواقعه او بافتراض شهادتهم بما يشهد القطع
 من العزائين ويحبس خوفنا وفتنه او حق الله ولا يجوز فيها ان لا تثبت بها جاع وان
 له باننا نتاحا مسوقا ما ذكره وضع الخطا لا يعان في شخص العبد والشاركين الكبار
 والافلا معنى للوضع في جميع الى عدم كونه معصية وهو عند ولا يخفى القول بعينه
 جلي القليله كالحاق القول بالوضع على نظره واما الحق في حق كل من شاة
 الى الجبل الى من صلب الشيخ وفي الامم من اشارة لا يهنا ذكرها والاستدلال لا الجهر
 المذكور في كلامه غير صحيح فان حكم النبي صلى الله عليه وسلم لا يرد على عدله لانه لا
 يستدل به على عدم وجوب الاستدلال على العفو ايضا وبما لا يرد على الجاهل
 معرفته حاله ان ايمان كان من الدليل اما فوجهه عندنا مع ما لا يحفظ من حجة
 او غير ذلك وايضا قد بينا سابقا ان الحكم بالاسلام معناه ان الله لا يفرق على
 الاذعان فخصاله الاستدلال فاعمل الاكتفاء كما في الجهد داخل في حق المسلمين
 او لا ثم تقيم ايمان وتشجبه وتشد به على الشرايع حسب ما افترض المصالح وحاصل
 لتصل الى حوالا المكلفين في الجاهل والمعاقل راسا وفي كيفة الماخذ بالاجتهاد
 معذرة الاخر في هذا بين المحقق وغير المحقق والفرق بينهما مخالف لفضل العدل
 والاباء والاختيار بعد بينا سابقا وذكرا ان الاحكام المتأبته للمكلف في الدنيا
 في جميع بعد بينهم على الكفر في الاخر منهم في الاخر من المرجح ان لا يراة فلعلمه كلهم
 في الاخر وبما سلمهم معهم بعد فرق حالهم في ذلك بين احكام الاسلام لمن اظهر
 فانه لم يذعن في قلبه ولم يثبت بامانة في عذابهم في الاخر وقد استرا في اطلاق
 كلام العلانية وغيره من العلماء لا بد ان ينزل على غير المتأهل الجاهل وما يشهد بذلك

ان بعض المتكلمين جرحوا بان التكليف باعادي فان السابق الشرعي للمعيار وان
يجب ان لا يترق في تحصيل العار وفي اول البسوع ونحو الشيطان التكليف بالمعاري
في الذكور ان هذا النوع من الاعمال لا ينافي ولا يخالف ولا ينافي ولا يخالف ولا ينافي
في محاسنهم والذين علموا ذكرهم بعض النعمان ومطابقة الاصل الى الابد وقد رتبوا
الفرق بين الذكر والانثى في الميراث والاصل بالنسبة مع انها انفس عطفها وضعف
نفسا وهذا الاشكال مشتمل على التردد في الفروع والاصول والمجرب بان التكليف باعادي هو
وهو الطائفة من الراسع والفرق مع الطائفة والوسع لعله ان التكليف باعادي هو
لنفسه ان عوارضه نفعهم بعدد التكليف في انهم انما يملكون من الذكور والذين
لكنهم اكثر من عوارضه والنصف والمصائب في كل حال انهم اجمال الاناث ولكنهم من انهم
فان يدورهم من تحصيل النعمان في امرها شريفة في حصة لكل منهم جنسها رتب في الجملة
ما يفعله الحكيم لغيره من حكمته وان لم يلقه عطفها والحق والخلف ان امرها انما
مختلفة باختلاف استعدادها وانما التكليفات وكل صفة خلق الله ولا يكلف التكليف
الا في سببها ولا يكلفها الا ما انما يهلك من صلاته في بيته والا بان والاخذ والاعمال
وضع التكليف مما يجادل والافاضة في كثير من شراطينها في مصلحتها العتقة وما
غيرها من افعالها الجاهل في فعل القول بعدد جوار النعمان في كانه مؤثرا في الحق جازما
والمباينين بالنظر ولا ريب ان استدلالهم بالاصراء فهو من فاسق الفهم قول
الشيخ كما بينا القول بالكثر كما يظهر من طائفة وعبر بعيد غائبة العبدان في بداية
عدم الامانة العارفي وان ارتكب بعد اجراء حكم للمؤمنين عليه في الدنيا فلا يصح
جزوا لا يلبس من في الدنيا واما ما يدون الاصرار والرجوع الى الاستدلال فلا يصح
فيستقروا والمحال ان المبدأ الجازم على القول بعدد جوار النعمان ينبغي ان يكون
مؤمننا جازما معه حاصله من متابع في الدنيا واما في الآخرة فيمكن ان يكون من جملة
المؤمنين لا امرته كما يدل المسألة من المستنصفين لان مكان والفرق بينه وبين
لذلك في الباطل ويمكن ان يحكم بعدم العنايته في جهة الايمان وهو مقتضى ما عطفنا
سابقا ولكنه يجري في سابق الفرق ايضا وهما المقتضى الحق الظاهر العالم من غير النظر
العربي المصنف الظاهر انهم يعاملون في الدنيا معاملة المؤمنين وفي الآخرة لا فرق

بما يرجع على ما تقدم أيضا وأما المقلد في الماثل الجازم أو العالم بوجوب النظر
 في الشرع عند ادعاء الكفر في الدنيا والآخرة وكان هو كما في المصنفين بعامد
 وإذا لم يعلم بوجوب النظر فهو محكوم بالكفر في الدنيا وموجب في الآخرة ومنه يظهر
 حكم الظان وأما على القول بوجوب النظر فلا إشكال إيمان القسم الأول على المقلد
 في الخلق الجازم بوجوب النظر المقصور من الإيمان وهو لا طمأنينة بالاعتناء بالحقيقة التي
 بهما كمال النفس من دون ملاحظة وجه حصولها أو وجه الحصول لها بخلافه
 والحد من غيرها وهو مقتضى الاطلاقات الإيمانية والأخبار وأما الظن أن كل من
 في الآخرة وأما المقلد الجازم في الباطل من دون الظهور الحق والاعتناء بخبري على الحكم
 الكفوي في الدنيا كما هو لكنه مرجح في الآخرة لعدم انقاس الحجج عليه كحكم الظان وأما
 لهذا تامل في قولنا في الدنيا والآخرة وما كان أولنا هذا أحكام المقلد من فلا
 ملاحظ ما قد مشاهدا في المقلد وفي ضابض الكلمات يظهر لك حكم التسليم والكفر
 والإيمان في الجميع أما المقلدون فالشهور أن المصنف العقليات واحد والآخرة على
 أنهم وقدموا لاشارة إلى الكلام خبر وسننبه في الثالث لأن افتتق الثالث
 المروي بأصول الدين هو جزء الإيمان وهو عندنا خمسة وهي المعرفة بوجوب
 الجهادي الواجب بالثبات المسجون بجميع الكلمات المنزهة عن الذاتية وهو يرجع هذا
 الإجمالا إلى الواجب لوجود العالم الثاني والمنزهة عن الشريعة والاحتياج وفصل القيمة
 كوالعقوبات من في ذلك العدل والحكمة فلا حاجة للافتراء العدل إلا المربط بالمراد
 إلا أنهم به فذلك لا يحتاج أحدا من أصول الخمسة ثم التصديق بقوة بينناهم وما
 جاء به تفصيلا فيما علم به لجمال فيها لهم والظن أن لا يجب تفصيل العلم بالتفصيل
 في تحقيق الإيمان وإن كان قد يجب كفاية لفظ الشريعة والمراد بالادعاء أن لا
 يكون نفسه على كل ما يطالع عليه ما جاء به بين عينيه ما اطالع عليه وهكذا
 الكلام فيما علم به لجمال الأمر التفصيل والعلوم كقوله مثل الحساب والصلوة والمناجاة
 وأما لذلك فكيفه الأذعان في بطلان ولا يجب معرفته كقوله في الآذان بما لا ينفد
 التبيين في كونهها من الأخبار الأحاديث ثم الرضا والذبي حلق ولحداد الأصل الخمسة
 يمكن أن لا يجد فيها ما بها النبي صلى الله عليه وسلم خصوصا الجسما في وازن في الحكم العقول ليس من

٢٣٨
 ٢٣٩

١٠

في الجملة كما هو الظاهر في دفعه وقطاعا واليه الكلام الا اني حيث قالوا في حقيقته اني فليعلم
عشا وانكم البنائين ليعلمون انكم جعلتم احاديث الخبيثه والاستغفار والاعمال ولكن
الانحصر والجسد في المثل ان العقل فاطمح بغير الجملة والشرع عام عجيبيته
عليه السلام ثم الادعاء بان ما من ائمة الاثنى عشر ثم هذا اذا وقفا على ما في علي بن ابي
وان جعلنا الكلام في قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينحصر الكلام فيها وانما هي خارجة عن
وجوب النظر في الاصل لا ينحصر فيها في وجوب دين وزمان ووجه زمانه واما النظر
في غير ذلك احول النبي صلى الله عليه وسلم مثل كونهم معصومين وكونهم بغير صفة طاعة الانبياء ومعنا
على النبي صلى الله عليه وسلم وكان عصمة الانبياء وكذا كونهم معصومين في النصوص باخيارا والناس وان
عليهم لا يمكن ما اجابوا وان انما ارضاهم بافراض الدنيا وعن ذلك فيكون هذا الاجاب
بالمعنى المتقدم والكلام في الاكف في الاسلام بالشهادتين وانما هو اندراج عنهما في
فقههما كما لا يخفى على المتأمل سيما في اول الاسلام فقد اختلف الحال بالنسبة الى الانبياء
والاحول في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كانه التكليف الاولي هو الاقرار بالشهادتين وكان يحصل
به الايمان لضعفها بالاجال عنهم هاهنا عدم الحاجة بمعرفة الوصي صلى الله عليه وسلم ولكن المعنى
من لوازم الاعتراف بالرسالة وسأبى العباد بكماء يحصل لهم بعد ذلك بالانديج
وجه الشامل في ذلك نظير حال زماننا ائمة بالنسبة الى الخلفاء من المصلحة بتمام الاصل
المصلحة مثل معرفة الخيرة وعدم امكان الروية وعدم الجسدية وعنده الصفات وعدمه
كونه افعال العباد مخلوقا لله تعالى وصفات النبي صلى الله عليه وسلم وصفات الامام وغير ذلك
احكام ما جعلت في دفعه وقايع العاد فلا يجوز في الحكم بغيره انما يحجب جميع المراتب
في اول الامر حتى يتم عليه الخيرة وهو نظير الحق ثم انهم جعلوا وجوب الاقرار
بغير مراتب الدين من اجزاء الايمان فانكارها كفا ولا حاجة الى ذلك بعد جعل الاعتراف
بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم واجبا والكلام في الاستدلال والنظر في هذا الجزء ووجهه الى
الاجتهاد في النبي صلى الله عليه وسلم اذ المنهال على حقيقته النبي صلى الله عليه وسلم وقد حصل الدليل على حقيقة قد اعلم
انما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ولكن الاشكال في تخصيص ذلك وانما الفرق بينه وبين الكفر
ما هو الفرق بينه وبين ما لا يعترفون وانما هو باسلاف الاعمال والامثال واوله في
الاختلاف في كثير منها واكثرها مذكورة في كتب الفقه متفرقا وفيه قبح الاشكال

في بعض ما فهم حكم الاسلام والصوفية وادعوا الى ما فهمه معطابقا للشريعة والاشكال
 في المتكلمين احدى هاتين ما فهمه معطابقا لما فهمه اهل الشريعة اذ الذين على ظاهرها
 ليس من اهل جيب عدم كونه ما اقتضاه الظاهر من مرادهم لا وانما في اذنه على فرض
 كونه ما اقتضاه الظاهر من مرادهم بل يوجب تكفيره وهو خلاف مرادهم لا وانما كان يصح
 تكفيره في انكاره في الظاهر وبقي من انكاره صدق النبي صلى الله عليه وسلم لا انه ينكر ما يعلم انه بالخبر
 به فاما دعاهم الى المنكر علم بانها اخبار بلا يمكن تكفيرهم ومعرفته ان ذلك الشيء انما
 يعنون بالقطع والحق بجهلهم بعد منادى بجهلهم بكونه خلافاً من مرادهم وارجا بقول بعضهم
 الا يظهر ان هذا خبر مرئي كتحريم قتل النساء الاجانب والعلمان مع الشوق وتحريم
 الجمع بين الاختصاص وكونه الرجم ناقضا للوضوء او يقول انه من ردي على جملة
 مثل الحرمة منقعة الغرض من رجحان مطلق الصلة الرجم ورجحان السلام ورجا به
 فالحكم بكونه الشيء من مرادهم المسائل الاجنبية فيجب على من يحكم بكونه احد وجهيه
 انكاره الصريح ان يعلم من حال المنكر انه عالم بان من دين الرسول صلى الله عليه وسلم من هذا
 العلم وما جعل بل يخص من حال المنكر او من اخر من اوجه وجهته التي من الحاصلة
 بالانحطاط حال المكلف حال التكليف والابداء بكونه الحدس فطبيعاً لا
 بقيا ورتبته من سلم جميع قائلهم ثم ادرك الحد من الشبهات ثم اذا ظهر
 المنكر العزلة واحتمل في جهة الشبهة فلا شك في كونها لا تشبهه وكونه
 المستقلة من دين النبي صلى الله عليه وسلم اما من جهة عدم الوصول اليه من جهة مانع من الاعمال
 في الاسلام من جهة بسبب لا يتصور او عدم حصول العلم بسبب كونه الاجزاء
 احاداً او اما من جهة عدم فهم ذلك من كلامه وان بلغ كلامه من حد الشرائع او
 القطع فالاول مثل بعض خصميه ان المعاد وكيفياتها الواردة من جهة
 الاجزاء الاحاد والمبادئ الظاهرة لمن كان اسير بها الكنا في الثاني مثل
 كونه المراد من جميعها المعاد وهو كونه من باب العلم بالمشاكل المرئي في حال الرضا
 كما يقبل الاشتراقيون وكونه المراد مما ذكره الشارع في بيان المعاد بلفظه الجنة
 والنار والجن والقيصر والسموات والارض والنبوة والفرزب لان فهم الظاهر
 والا فالمراد في الحقيقة هو اللغات والالام الروحانية الجامعة للنفس بعد

خراب البنية يجب ان يكون لها الاعمال المحسنة والسنية في احوال الدنيا كما يقول
 المشايخ ومثل كونه المراءى من الاخبار والدالة على جود العلم والحق والدين
 اما الاول فلا اشكال فيه اذ لم يحصل اليه بحيث يتبين العلم واما الثاني فهو
 من لفظ العظمى منزلة الكبرى فان فرضنا عدم التقصير في الاجتهاد وادب العلم
 والحق فلا محذور فيهم ولا حرج فيهم في الاخرى تلك اما عدم التقصير في
 الاخرى فليس هو العلم على ما ذكرناه سابقا واما عدم التقصير وعدم تفتت
 احكام الدين عليهم في الدنيا فلا ريب ان المعاد الذي هو اصل الاصول المحسنة بالاعمال
 مثلا هو مطلق المعاد الذي يمكن ان يستدل عليه بالاعتقالات او بالاعتقالات النورية
 العلم من الشائع ايضا واما خصوص الجسما في العلم فكيف يتصور انما هو جهة
 سئل ام لا انكار النبي صلى الله عليه وسلم كونه ضروريا للمعرفة وان المنكر يعلم ان دينه
 ويكره وقد فرضنا عدم علمه بذلك فانه قلنا مقتضى النظر بسببنا انما هو في
 في احوال الحكمة وجب ما فهمه من ظواهرهم فهو بسبب هذه الشبهة انهم في كلامهم
 النجوى ويجهل على ما فهمه قلت مع ان هذه خلافا لغيره انما يستلزم ذلك لانه
 من حيث التقصير في فهم الكلام وعدم العمل على مقتضاه في العلم والعمل لا كراه
 المستند الى انكار ما قال النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بانها قاله والحاصل ان اصول الدين
 بعضها من اصول الدين بالاستقلال وبعضها من جهة اشكاله يستلزم وانكار
 اصل من اصول الدين فالإيمان بالله وبالرسول والهدى الاخرى في الجملة هو اصل
 الايمان ومن فرغ من هذه الاصول الايمان بما علم صدق رسول الله ورسوله علم ان
 او علم انهم استمع لما ينزل عليهم في تحقيق هذه المقام لتلا يخضعون عليه الامم في فهم
 خضعوا الى الدين وعجزوا ومعاره وملا خطاهم مع ما دل الفل على خلافه
 فتقول انما هو من اما يحصل من ان الاخبار والى ان يحصل البصيرة او يحصل بها
 لتسامع والنظام والاشياء والادب والدين والسنة من قبل الله في كما اشترط في بحث
 التحليل من ان ما بلغ البناء بالهداية من دينه بنبينا صلى الله عليه وسلم كما هو باطل في الامم
 الشائع والنظام فان علمنا بوجوب الصلة المحسنة في بيتنا يحصل من ملاحظ
 فعل الناس في سبيلهم ذلك الى الدين وان لم ينزل هذه الطبقة في سبيلهم وهكذا

الذي يميز النسخ عن شرائط الشرائع بل وان لم ^{ينقل} واحد بطريق واحد البنية فضلا
 عن الشرائع وكان الاصل قد يصح من رايه فقد يصير العباد رايه خيرا من رايه في
 الامور عوامهم وخواصهم بقوله ان بعد الموت حياة وجنة ونار وحوادث
 قصور لا يدركون به ما يسمونه من طواهر فاذا حسنا هذا الى الظواهر لا يرقى
 في الكبار السنه الجاهل ونحو هذا الا حصار الحصر يحصل لنا القطع باذن ذلك و
 بيناهم فن قال انما حقيق بعد الموت ولا حنة ولا نار ومع علمه بان هذا القول
 صاير وما ينبغي ان يتركه بل هو ما هو كافي وامامه يقول ان كل ما اخبر
 النبوة حق لكن ما يفر من العوام ويعتقد ونما هو مطابق لبقول الخواص ومن
 جميعهم وان هنا جمعا كثيرا وجما غفيرا من الخواص يعتقدونه من احوال الكرام من
 المواتر تلك الظواهر من التفسير او المثال كما تقدم وان ما فهمه العوام مطالبا
 لبعض الخواص من جهة اخرى من وجهين الاول ان في الحقيقة الجاهل في فهم الكلام هو
 مطابق لما هو عليه في الحقيقة انما الرسل المعينون عمل الكافة يتكلم
 عن منقاص الكافة وجملة الايات والاخبار عليهم بل كلهم كانوا يعرفون من
 تلك الظواهر وهو النظم منها ونقل الى الطبقة الاخرى من يدين ذلك منها
 ملحقين اليهم ففاسدها الى ان وصل الى ارباب النسخة المتعديت ثم التفتا
 المجتهدين فانهم جاملوا تلك الايات والاخبار وعما جلبها والتمس بان هؤلاء العلماء
 الصالحين الذين لا يفتنون لم يكونوا اهل تلك الاسرار لكنهم عرضوا بغير ما حمل
 قسما الى من هو قدر منه قد حملوا هذا الظواهر اليها ونحن اهل الاسرار نحن مكلفون
 بما فهم منها بعضه وعوى خالية عن دليل ما هذا ان كثير من هؤلاء الاجلة الاعظم
 شأننا واعلم مكانا واكثر استغناء واما الكرم من يدعي انه من اهل هذه الاسرار ومع
 ذلك ليس عندهم ما ذكر عنهم ولا شيء مع ان الحكمة في وضع الالفاظ هو عادة
 المعاني الحقيقية وادارة المجاز والجليل لا يصح الا مع تفصيل المزية في جميع الكلام
 لا بد من ان ما حكم عقولنا الفاضلة براهبنا الى طاعة قريش واما اهل الذي
 هو علنا الى حمل الظواهر على ما اردنا وبيان هذا في الالفاظ البسيطة من جهة
 لها بل انما هو تفصيل منهم على الشائع حيث لم يجرى كلامه لم يملحظ فذلك

منهم عظمية على الثاني فخرج الكلام الى بيان ما اوسع وتبين ما اوسع من ان
 اداء هذا الامر ذلك فان عالم الوجود الفاعل على شئ من خالف الظاهر في اجنا
 متيقن كما يولد مشابها لا يثبت الجبر والنسبة وتغير جهات ظاهرها كونه في انظام
 الجسم قطعا واما مثل قوله تعالى فلنحسبها الذي انشاها اول مرة يعني المظالم الذين
 فلا يجرى قطعا بل هو خلافه حتى تأويله والحاصل ان ما اورد في الشرع وان كان
 في نظر العقل ضعيفا فاما بتأليفه فلا يحسن العدد ومنه ما قوله تعالى لا اله الا الله
 ولا اله الا في غاية الضعف يجب طرح ما عارضه من الاول في العقيدة وان كان في غاية
 القوة ما لا يبلغ حد اليقين واقدام بآيات التبيين واستحالة المعاد الجسماني او
 عنابر القبر او كماله لان كونه الثاني صادقا مسلم وكبر هذه الظواهر صادرة
 منه مسلم بالضرورة والعمل على مقتضى الظاهر من مقتضى حكم وضع الفاعل والمقتضى
 البحث على الكافة فان قلنا ان حمل اللفظ على المجاز بالضرورة ان مقتضى الوضع
 مطابقة العرب التي ينقص ما فهمنا من جهة العقل فليكن كما في ما فهمنا من جهة
 لا رادة المجاز فان احتمل من حيث هو ذلك في معنا بدلالة الحقيقة وتقدم
 ذلك المخرج على مخرج الوضع فهذا القول الى جعل الاصل من قبل المخرج ببناء على
 الفتن والرجحان وان قلنا لا يحمل على غير الكلام فينبغي في ثبات الوجود على احتمال
 مقتضى الظاهر فانه قلنا نعم ولكن ما بين حصل ذلك الشيء من جهة مع ذلك معترف
 بكونه ظاهرا فان ثبت على من في دعوى ذلك قلنا ان مقتضى الظاهر قد وجد
 الفطن مع قطع النظر عن ملاحظة العمل والاجاهاش المتقابلة والظاهرة المستمرة
 الحاصلة لا بد من الدين بل لا بد من بيان والمثل ذلك كما يحصل العلم بال
 لماد في الاعمال الصائقة والحوادث وغيرها فانها اوسع من ذلك لانها من مصادرها
 مطالب غيبية غير هذه الحركات التي يظنها الناس فاعلم المراد من الصلح الظاهر
 العبودية مع المكون من بعض الخلق والنسب كضم وزر السجود والظاهر في غاية الغلبة
 وانما خلفنا في نزاجه هكذا فلما تلفت الاخبار والادلة الواجزة فيها فاهين
 منها هذه الاعمال كالدين عليها التي ما نأخذنا حصل لنا القطع بالمراد منها فكل
 اجزاء هم كرسى القبر والحساب والكتاب والميزان والجنة والنيران والحاصل

اذ ما ورد في المعاني الجسدية من الابواب والاحياء والاجاعات بحيث لا يتصل
 انكارها الا بكبرها والمنكر من هذه فليست منسوبة طريقهم الى منكرها الرابع انا
 من حكماء يونان وامثالهم فالنصف الثاني من الاخطا الطريقة واربعاها هي التي
 لم يزل يقيم لا يتبين ذلك لا يبرهن في دعواه وشروطها وذلك نظرية خاطئة شجيرة
 في انما لا يرضى بغيره والاساس في مقابلها ولا يبرهن كذا الاطلاق في الحسن والعقل
 والفعل وبعد ذلك الشك والوقوف الكلام على هؤلاء هو ما تقدم من ان ما يتخلو في بعض
 اصول الدين اما من بابها بول انك واحد لاصولها فانها كالنبرق ومثلا والواجب
 ما يستلزم ان كان مثل انك واحد بالنيوحي والاول مع التقدير من انهم للكفر في
 الدين والادب في الاخيرة بدو في التقدير من الاول والثاني والاما الثاني في
 عدم التقدير لا كفر ولا عذاب مع التقدير من انهم للكفر ولكن ليس جليلا لوضوح
 والعذاب فلا بد ان يحكم بكفر منكري النور وهي في المناظر انما قائل حتى يظهر لك
 الامر ولا يتخطى في المقام محل الاشياء من جملة مرجيات الاشياء في هذا المقام
 ان قولهم انك منكري النور هي كفر ليس بلفظ القرآن ولا بلفظ الحديث حتى يبرهن
 فيها في العلم المعروف ويحق ان كل مجتهد يظهر لها الظن بذلك فيوجهه لا يعمل بلفظه
 ويحكم بالكفر ولا يجز عليه الشخص من الشخص لاجل انكاره لاهل من يحمل في حقته
 بغيره تام لا بل هذا اللفظ معبر عما استفاد العقل ان انكر ما علم انه من النيوحي
 وهو منكر النيوحي ولا يمكن جزمه في مثل ما يبق في الصورة الاولى بل لا بد هنا
 من العلم بكبرية الشخص من كمال الاجرة بالنيوحي وهو لا يحصل الا بغيره بحالة الشخص
 اذ هو ليس في الفاظ النيوحي من الشرع حتى يكفي فيه الظن بالمدلول كما يبرهن في
 الفاظها لا يتخطى في الان خبر بالعلم في ذلك واجماعهم المستفاد من كلامهم في اللفظ
 المشترك بين الامم والاجماع من اللفظ غير معلوم بل هذا اللفظ اسمها في غير الامر
 كما هو المقتضى من ان يظهر كونه كذا في الفصل عدم شرب الحكم عليه بجماع قائلهم
 او دواخله وبالاشبهات وبالجملة الذي يحتمل الاشكال هنا بيان ان ظن المجتهد
 بان هذا الصريح لا يخفى على الامم يكفي في تكفيره لا يعلم حاله بالانحصار منهم
 اولا بل من العلم بالانكار بالانحصار ولو في جهة ملاحظة خصص الشخص في

البنية والوقت والاصل وفي المصالح والادوار والحدود والاشياء فتنقض اعتبارها
 واستقصاء الكلام وهذا لما احتل محل الخلق وانما انما نذكر بعضها ونبين
 بعضها والاصل في ثلاثين ثمانية وعشرون تنفع بها الخرافات المرفوضة ويكون
 بها انما هو الدين فاما في العلم من مذهب الدين كما يستلزم انكار الخلق
 من الدين فمذهب الدين هو المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين فمذهب الدين
 انما يستلزم الخلق من المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين فمذهب الدين
 الذي في المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين فمذهب الدين الذي
 علمه الله وجوب سم الرجلين من مذهب الدين فمذهب الدين الذي
 الذي في المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين فمذهب الدين الذي
 وحكم الاجتهاد في العقلية والشرعية في ذلك فمذهب الدين الذي
 جهاد في العقلية ونقول هنا انما هو المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين
 وادعوا عليه الاجماع بعضهم انه النافي للاسلام فمذهب الدين الذي
 وخالف في ذلك الجاهل حيث لا يشك في انما هو المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين
 صلاوة عليه عبد الله بن الحسن الفريسي من مذهب الدين فمذهب الدين الذي
 الواقع فهو من مذهب الدين فمذهب الدين الذي يستلزم انكار الخلق من الدين
 اذ عدم الاثم فهو من مذهب الدين فمذهب الدين الذي يستلزم انكار الخلق من الدين
 الظن كالفرق فهو من مذهب الدين فمذهب الدين الذي يستلزم انكار الخلق من الدين
 وعدم الخطا فمذهب الدين فمذهب الدين الذي يستلزم انكار الخلق من الدين
 وعدمها والافلاقيس من مذهب الدين فمذهب الدين الذي يستلزم انكار الخلق من الدين
 من الاصابة عدم الاثم فلا يلزم ذلك لما مر منها الاشارة بل لا يصح القول بانها صالحة
 خبر ادراك ما في المصداق وقد عرفت المحقق في المسئلة وانما هو المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين
 اخطا الحق وانما هو المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين فمذهب الدين الذي
 تقر كلف فيها العلم ونصب عليه دليل فمذهب الدين فمذهب الدين الذي يستلزم انكار الخلق من الدين
 التكليف بالعلم مستلزم انما هو المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين فمذهب الدين الذي
 بطريقه ولازم قوله في انما هو المذهب الذي يستلزم انكار الخلق من الدين فمذهب الدين الذي

في غير الاسلام ايضا بالنظر الى المزاخمة وعذاب الاخرة وان لم يكن الاكثاري جدي في
 الحكم الكفر لا يلزمها الظلم طرقة تفرق واجعل المعيار في التكليف هو ضرورة اللزوم
 وعدم احتمال البطالان فيما سوى منها اجتهاد المطابق للواقع وغيره والمحال انه
 لا دليل على كونه الكافي المجتهد في منجم عدم نقصه مستحقا للعقوبة وفيما لم
 مع قلة دهرها في المبدأ لا جندوا كما استرنا سابقا في كل المذاهب من جهة دعوى الجماع
 في الخاصة والعامة كالشيخ وشرا في دعوى ما بين الحاجب من جهة ومنه ما ذكرناه في الجاهل
 العقلي يمكن في هذا الشكل بان يقر ما ذكرناه في الجماع انما هو في حال العلم لا في
 المجتهد في المطالعين على ذلك السابق فيها وانما في عدم التفصيل المطلق في مجتهد في
 دينه وان كان عامها وان دعوى المجتهد الكامل للشيخ عبد الحق لم يخلو عنه ولم يقصر
 لغيره الشرا بل دعوى مجتهد في الغالب تلك المسابقة وشهد بذلك اذ لم يذكرنا
 في هذا المسئلة مع مسئلة بعدد الصور والخطوط في الفروع في بحث واحد لكن
 برود عليه الدليل الذي ذكره من عند الله فحقه في جميع الدليلات على العمل بالمجتهدين
 فكان ما ذكره من وجوب النظر والاجتهاد في مسئلة وجوب النظر على العمل بالمجتهدين
 فيهم ان يكون الناظر في العلم ايضا اعلم لا يمكن ان يخفى عليه الحق منه بعضه
 وانما خبر بان هذا الكلام في حق اكثر العلوم وفي كثير من مسائل اصول الدين بمجاذبة
 كما ذكرنا في الثانية السابقة فلم يزل يحصل الكفر من حيث اننا نرى عليه الذي نأمله
 ثم الاتم مع عدم النقص في نفسه بل بقوله نعم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا
 فالجهد واجاهدوا في الله نعم يهتدي الى الاسلام فاذا لم يهتد يظهروا ومقتضى قول
 المراد بكلمة فينا وحقنا والمجاهدين على مسئلة لانهم وجهها على مجتهد والجهاد
 محال الا بصل الاله لا بصل المعنى والله يعلم الذين بها فخره المضمر ان شيطان
 الاشر والخن والره والجهل والكفر والجارين ايقه في حقنا ليرشدكم في اسئلتنا
 لنهتد بهم على فاجع الاملاء باضاح الجحود والجهالة والجهل بالسبب والسنن والنسب
 عليهم بهدائنا سبلنا الخاصة الموصلة الى امر الله من الغربة بسبل جهدهم بدو
 ما عانينا اولئك كلنا لهم هذا في جميع السبل والجمع لهم السبل التي لم يهدوا اليها مع
 ما هتدوا اليها فلا والله في الالهة على ملة المشرك وظل الماتية ان حقنا انهم من حق الله نعم

نفسه وحول شبهة الجهاد في الدفاع عن مسئلة نبوة بنيانهم بعد شدة هذه ظلمة
 حق فلا يزالون في اجتهاد في مسئلة النبوة النصارية واليهوس مجاهدون في الدفاع
 ودفاع عن حق الله تعالى في كل ما يصح ذلك في حقهم اذ كانوا فيهم من انكر وطلق النبوة لا
 يجادل النبوة بمسعى ومضى بنيت محمد مع كلمة جاهدان كان معنى الاجتهاد والله
 بلهم ان يكونوا المراد الدفاع عن الله تعالى ومن استأثرت به بعد المعرفة والنبوة لا يحسن ذلك
 واول النظر في الرد مع ان علي بن ابي اجم قال في نفسه في معنى جاهدوا فاجتهدوا
 وجاهدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا يهتد بهم سبلنا اي لشبههم مع من دعوى ذلك في
 جميع ما بالاصل مثل الجرد في محرمه وعقبة الصناعات والقدم والحدود و
 غيرها في غاية الجور مع ان الكلام يحرف في مختلفه جند العبد بالظن في الاصل وعنده
 ووجوب النظر في مدعى ما بالعلماء وقد اختلفوا فيه ولا بد للمكاتب في هذه المسئلة
 من الاعتناء باحسان الطهارة قلنا ان الجهاد بين المخالفين فيه كلاما مذهبهم
 اجتماع النقيضين وان قلنا احدهما محط لا ثم لان الله تعالى قال لئن لم ينته بهم سبلنا في
 لم يصبروا فمضوا فلا بد ان يقول جمهور علماء ان الحق الطر سوا المحقق الهادي
 ومن بعدهم ان يكون مفسرون وبالعكس وود هذا البحث في الفروع وعندهم انطباع الامة
 عليه يظهر ان الحق والحق بالاسل سبيل صاهوا ما يتفرع عليه ظنهم مع ان يكون من يانه
 فيها نحن فيه كما اشرنا سابقا في غايته البعد بين الكلام في النعمه واحسن الجور ايضا
 باجماع المذهب غير اننا لنعلم انهم من اهل النار وانهم كانوا يهدونهم ببلد في
 الخلق ولا يفرقون بين معاندهم ومخالفهم في الجرائم في ذلك يظهر ما مر اذ
 اجتهاد مع الكفار وقتلهم في الاحكام الثابتة لئلا في الدنيا وهذا فيهم في قديم
 القتل المفسر منهم في الاخرة واما الاجماع على انهم من اهل النار فيمنع الاجماع في غير المفسر
 لزم ان الظلم عدلهم واما طاهر الايات والماجيا والمالدة على ذلك فالمشاهد ومنها الها
 والمفسر في بله الظلم في الكفر كما اشرنا وبنيت ذلك قولنا من المؤمنين هم في المحبة
 الثابتة يوم الجمعة المروية في النقيض اللهم عذب كفرة اهل الكذب الذين يصدون
 عن سبيلك ويحذون اباك وبكذبون ولسان واما حجة الها حفظ من ما مر ان يفرق
 مفسر في سبيلك ايضا بان تكليفهم بنقيض اجتهادهم تكليف بالايضا فانما المفسر

غاير

انما اصل النقل من قبل المتكلمين وما لا اعتناء به اليقين من قبل خطا ارجح لا يمكن التكليف
 بكلامه وهذا الاستدلال الضعيف فانه التكليف بما لا يطاق اذا انتفى اثره في الوجود
 الحاصل منها به الفقص عن غير من الفقص حيث استحال هذا حاله العنا بالتكليف
 العنيفة الاصلية واما القرينة من العنا بد العنيفة كقبح الظلم والعدوان وروايتهم
 واما ما ذهبوا اليه واستجابا بالفضل والاحسان الذي ينقل بها العقل فبالاثر المصحب
 فيها اربعة واحدا وانما الخالف فيها انهم يخرجون بها الشيخ والعدو وهذا في حق المجتهدين
 ليس بجيد كما ذكرنا بذلك والاحضار لا على المستغنيين بوجه العقل والمعادين
 المفسرين من منكر الحسن والقيم العقلية او بسببها وما بها من في خصوص مسئلة
 من تلك المسائل من جهة واحد وتمرص والكلام في اصل مسئلة الحسن والقيم وانما فيه
 ولو فرض عدم الفقص في الكلام فيه كما مر في الكلام في امثاله ذلك مع الجهد في امثاله ذلك
 هل هي ما يمكن ثابته يخفى على احد ما لا ما بعدا مكانا للخنفا فلا معنى لانهم بعدا في
 اخفى عليه بالفقص والكلام في امكانه وعدمه لا مكانه هو ما في ان لا يوجد عوى
 ذلك في حق المجتهدين الكاملين لا مظهر الكلام في ذلك نظير الكلام في تكفير منكر
 الضروري ويصح الاشكال في تعيينه في استحقاق التكفير وانهم في الاستحقاق في الاصل
 انما الحكم مقتضاه ان الاصل عدم التكفير والتعذيب حتى يعلم ذلك فواضح تام لا ريب
 في انهم ان الشريعة انما العبادات البدنية والعاملات فقالوا ان كانا عليها دليل
 فاطم فالحسب فيها اربعة واحدا للخطي بمنزلة ودواعيه ان هذا هو ما يكون على المسئلة
 ولما قلنا في جملته في خصوص المجتهد لو وجد جزء ما لعدم الوصول اليه كما شق في تفصيله
 وهو كانه لو كان كان ويختلف ذلك اربعة بجملتهم المجتهدون في ذلك حكم احاد المجتهدين
 بان دليل هذه المسئلة قطعي بحكم الاخر بخلافه ووجه الكلام فيه اني نظير ما ذكرنا
 في انكار الضروري واما ما لم يكن دليل قطعي مثل ما سألنا في الاجابة في بعد
 استغناء الفصية في الاجابة فلا انهم وانما اخطأ بالاختلاف في الاصل بمقتضى العامة والكنه
 انتم في الخطية والضميمة فيقول الحكم معاني الله تقع فيها بل حكمه تقع في اربع الخلق
 المجتهد فظن كل مجتهد مصيب بحكم الله تقع بحكم الله وقبل ان الله تقع في كل مسئلة حكما
 واحدا مصيبا والمصيب لعدو ما خطا فهو عدو ودواعيه انهم عليه وهذا هو حقا ومجربا

عن ما نسب اليهم العلامة في النهاية والسند الثاني في التهذيب وغيرهما والى
الشيخ قال في العدة والذبح ههنا يخصص من حيث هو خا المشكك في السند
والمشكوك في وهو الذي لا يرضى واليه كان يذهب جماعة من علماء الله ان جميع الحق في
والعلم في الامور خالفنا فاستدلوا لكن يمكن تأويل كلام الشيخ بما يرضى الى
ما ذكره صاحب الامام كما يظهر من الحاشية ما بعد هذا الكلام لا يطيل بذكرها و
حاصل ان ذلك كان اجابا وهم بالنسب والى ثم انما يكون بالخطبة في العامة
الخطبة فقال بعضهم ان الله تعالى جعل العلم على فلك الحكم المعلوم وهو بشر المذنبين
فمن علم عليه بما لا ينافي قوله جازان ولمن لم يصيب احد علم اجابا به وقد
يعتبر ان نصيب عليه فليكن قبل ان يقطع وتبين ان طعن الثاني ان الله تعالى جعل العلم
فجوزهم على علم الائم وذو صلب بشر المولى الى كونه المصلحة انما والفا يكون بانة تطبق
اختلاف قبل ان لا يكلف باصالة ذلك الدليل الخفاة وخصوصا في الخطبة بعد
وقيل ان ما هو في الحديث كولي فانما اخطأ واعلم على علمه حتى اخطأ في الخطبة التكلف
وسقط عنه الائم وذكر في الكلام في الطرقات اذ لا اكثرها تطبق بل لا طرقات في ما يجب
الائمة سبحانه وتذكر في الدولة عليه ما هو اقرب الى المصرب وهو صلا لا عدم العقدة
والاجماع المنعقد المستفيض من اصحابنا وشيخنا في خطبة السند بعضها بعضا بمن
كثير في الفقه بازمادهم خطاهم في الجرحا للتقصير في لم يكونا اجلا للاجناد وخطا
المنعقد والابان الدالة على ثبوت حكم خاص لكل شخص في نفس الامر مثل قوله تعالى فمن
لم يحكم على نفسه الله الابان الثالث وما في طعننا في الكتاب من شئ مما رطب الا باس
الا في كتاب صبي فان حكم الشئ قبل حكم الاجناد مما يحتاج اليه فلا بد من بيان
في الكتاب بالسند وما روى عن النبي صلى الله عليه وآله من اجتهاد الحكم فاصار في الجوان
وان اخطأ فله اجر واحد في بعض الاصحاب وهذا وان كان غير جارا والائمة
تتفق بالتبطل ولم يجد لمداد والاضيا والدلالة على ان الله تعالى في كل واقعة
حكما لئلا يورث الحذر ولا يبعد ثبوتها وخصوصا في ما مير المؤمنين عم
في نهج الهداية في ضم اخلا في العلماء في الدنيا فانهم من علم الحكم انفسه
في حكم في الاحكام الحكم فيها بل في ثم هو ذلك القضية بينهما على غير الحكم فيها

حتى

مختلف في ذلك ثم يجمع القضية بذلك عند الامام الذي لا يخالفهم فيصير له الم
 جيبا والوجه واحد وكذا بهم واحدنا اخرجهم عنه ثم بالاختلاف فطاعوا
 ام ينصهم عنه فطاعوا ام انزل الله ديننا نأخذوا يستعان بهم على امرنا وكان
 شركا لهم فقاموا يقولوا وعليه ان يرضى ان ينزل الله قبحه فاما فطره ليس
 ثم تم بغيره فاحسنه يقول ما قولنا في الحارث بن عوف بن مالك بن ابي
 عامر ذكرتم ان رجلا من بني النضير قال لا بالكاره السنة والى هذا يشترط كلام
 الشيخ في العدة ويقتد بما نقله من المذهب من ان لا يملك ما لم يملكه اياه
 لا يجوز من العدة وفيه حكم الله الرافعي فانه امكن على الظن بالنسبة الى العدة و
 في زمانه الحرة والاضطرار وسبب الخلاف في ذم السنة والكتابة بزها الحضور
 ايضا فاما الجهد من المختلفين بسبب تفاوت الفاهم بسند كل منهم الحكم الى الله
 وسرسلان الراي من اهلنا سواء في الخطا في ذلك فعنده وقد ذكر في مباحث اخبار
 الاساطير والكلام على وجهه من الجهد في بعض ما نوه الخاتم فراجع والاحتكام في هذا
 على السطحية جزوم بطلان التفسير من صحاح لا في الناطقين بالخطية بطلان
 التفسير وعمل التفسير بهذا الجهد صحيح فكونه التفسير بالجلاد هو حلال في الخلا
 في الفروع والتفسير اصول العفة والخطام قد مر في نظير والتفسير وغيره ان
 الشهيد الثاني وذكر في التمهيد المستند في عاوية بعد في بعضها عين مثل الخطي
 البها في منها الى الجهد في التنبه او اظهر خطأ من يجب عليه القضاء او لا والنسب
 عندنا وجوبه بالعادة انه علم في الوقت لا في اخره صحت ولنا قول لسان الاستدلال
 بصحة ما وهذا كله مبني على ان الجهد قد لا يكون مصحبا ومنها الوصل فليس
 يرضى وجوب السوم او التلهم ويحكي ذلك ولم ينفذوا فعله على وجه الاستحباب
 بصير الوجه ففرصنا فذا به فوالله عزنا ان وينبغي على التمسك بالخطية عند الجوار
 ومنها انما والجهد حكم الجهد اثنى الفه في هذا الحكم وفي جوابنا ايضا وجان
 قمرنا ان اول عند في هذه الفرقان تا مل فاعا القضاء الاعا فاعا فاعا
 يرضى جدينا حقتنا وفي عمل وسفرها لا بد على كونها وقع على خلاف الحق

لكن كما قال الاستغنى في الدلالة مع ما هي عليه واستغنى رابعه على شقين على فرض
محد هذا الدين ثم من وثاب فله بانتهام استغنى شقيا لغير العمل بما
لهم ولا يربطه بالحق الشرعي والامكان لا يجعل له فقهيا بل كانه ما فهم فقهيا وكانه
استغنى وسعد على فرض محذور المبادي وهذا هو الصحيح في قول الاحكام في التسم
بالعارف المحذور على ذلك لا يخفى المحذور بل هو مشترك بين سائر المتكلمين
كما ذكره الشهاب الثاني في تجلر الغطاء في شرح اللغاة وغيره ثم يمكن ان يكون معرفته
الحكم لا يفعل القبيح لا يكلف بكلمة الا بطلان من عرف عليه معرفته هو معنى
في علم الكلام ووجه من هذا القبيح عليه ان الخطاب بها لظاهره او داخله او
دونه البيان في تحريم العمل بالظواهر وما يربط عليه المسئلة الفقهية فاذا قلنا
اننا جازي بان فهم في شرب عليه ان المسئلة الفقهية هو ما افترضنا هذا القبط
والامثال فلا يكون قوف عليه في علم الكلام والتفاسير من جهة المنطق لاننا سنباو المسائل
من المخذ بحجج الولا استدلال وهو لا يتم الا بالخطي وكون الاستدلال بالاشكال
اولا والمباو الاستدلال بدعيها وتخصيل النتائج ثم يربطها بالاشكال في الاحتجاج
البديهي فاما الذين مرضوا لا عن جوارح العقل بل بالبيانات لا انفسد حجج العلم
المعززة الى استعمال البديهي فواضحة ولورع غير غير العقل والاشباه وذلك
غيره في معنى من زوال الاستدلال في العلوم وما يربط ان المنطق لو كان عا صاعدا
لما احتج بالمنطق فالاستدلال الضعيف والاشكال جازي من الخطا المنطقي والاشكال
ضعيف فالاشكال جازي من الخطا في كل مرحلة الا في عصا استدلاله محفوظ في الخطا
والسادس معرفة اصول الفقه وهو علم هذه العلوم للجهل ولا يمكن تحصيل
الفقه لا بغيره لا يمكن ان يكون على سبيل الاجتهاد ولكن في الخلافاات فيحصل ولكن
الكلام في خلافاات اللغة والصرف ايضا يحتاج الى احكام كاجتهاد في معنى
الصحيح والازدلال في معنى ذلك وكيفية الاصول الفقهية فاما يمكن من تحصيل
العلم وما قبل ان مسائل الاصول كالبديهي في العلم مطر فلا يخفى فيه وهذا شرا
اليه سابقا ومعرفة في الاجتهاد والافتقار الى وجه الاول ان ادلة الفقه
للحجج والسند لا يثبت ما ورد في الفقه سننا وانزله ولا يعلم انحاء معرفة الشائع في

ل

الفقه

من القوي

عقل

بالعلم فالعلم في كثر وقتك في كثير من يحصل العلم بالاعتقاد في بعضها فلا بد من العلم
بغيره من الشايع واصطلاحه واما ما لم يعلم المراد من الاصطلاح ونعلم ان العلم
الانعلم عن شخص صله في نفسه في الشايع الى معرفته في الملكة كما علم في
عرفه عن عقله في خطابه وقد علم ان الحقيقة في الخطابه بخصوصها في الشايع
شراكتهم في التكليف لا بد من كونها في جبين الشايع في ذلك لا في الشايع
عرفه من ان فائدة فتك بالبا دون امثاله فيثبت الحقيقة في عرفنا او في اللغة
ثم علم بالصلح عدم النقل والعدم فيثبت عرف الشايع واخرى بنفسه باستقراء
كلام الشايع ولتبع مله واستعماله فيكم بليس في الحقيقة الجديدة في كلامه من
هنا ذلك يحتاج الى رسمها حيث اصل الفقه في الباحث الحقيقة في الشايع
والاوار والناسخ والاشق والعمود والمختصر في حقها ما يتعلق بغيره في الانفاذ
ويعلم ذلك الباحث الفاهم ايضا على وجودها في العلم وعلى انهم في العلم على
ما استدوا به من لزوم العلم في كلام الحكم لم يكن فائدة الفقه ايضا فيثبت
بالاجماع والخباء وان فيها خا صكوا واما وعلمه فمفيدا وانما في مستحق
محكما ومثلا بها واما في تلك الاجابة بل صرحا في لزوم المذكورين وذلك فيتم معرفة
المدكرات وما يظهر عليها وايضا فاعلم بالعبارة في وقوع الشايع في الاجابة بل في
الاخيرة الشايع مع ذلك فاعلم بقاء التكليف في تعلم عدم المناهضة العمل بها فلا
من معرفتنا العلم في كونه العمل وذلك يتوقف على معرفته في باحث الشايع في كونه
العلم وما ينبغي عليها وايضا لما كان استنباط الاحكام منها مع الاختلافات
الكثيرة والاختلافات العظيمة المحتاجة الى النقل والانتخاب في العلم في الحق والباطل
وما وراءه على وجه الفقه في غيرها والفرج بين الاطراف المتعارضة فضلا في الباطن
الصعبة في شرايط العلم وتخصيص معرفة معانيها ليس ان كل احد بل يتبين منه
الا وجد في كل زمان فلا بد ان يكون تكليفه ليس له هذا المرئ في العلم
هذه المرئ في ذلك يحتاج الى معرفته في باحث الاجابة والتفصيل في الحقيقة هي
لا اجابة كيف هو شرايطه ما في العلم على بشرط كونها جيا واما ما لم لا
وهل بشرط انكره النظر في الواقع ام لا وهل في الباطن فنهذا ويكون مع الاسطر والابد

فيكون

ان يكونه الواسطه على وجهه كمن في معرفه المجزئ الطن او يجهل الصيغ وكيف يمكن
معرفه للعالم في معرفه ذلك وكل ذلك يعلم من علمها لا يصلح ان يكون حله لاوله الا انها
والاجماع فلا بد من معرفه ما ومعرفه اقسامها ومعرفه الخ على ما في خبرها واما معرفه
الواقع بين الاستصحابين ومعرفه حال كل واحد منهما ومعرفه الخ عنهما من خبرهما
حال التصارض الواقع بين الاستصحابين ومعرفه حال كل واحد منهما واما معرفه ذلك فيكون
الاصول الثلاث ان معرفه لاوله العقل ولا بد من معرفه ان اي الحكم من احكام محله
هل هو ما يتصل به خبره والواقع ان علمه من خبره ويطبق مسئله بالخصيص من ان
يستعمل بحكمه العقل في الحكم في البراهين والابتناء والبرهان والبرهان وغير ذلك
وكل ذلك يتكفل به خبره على اصول الفقه انما افترض عدم الكتاب في السنة
شيئا انما افترض العقل في عدم اخر خلافه وانفق اجتماع العالمين في قولها العقل
في الدال المقصود بحكمه ما زال يجوز كونه الشيء الواحد صحيحا ومقبولا في وجهه
ام لا ومثل الواقع في الشيء العقل وان كان يحكم بان فعل معذماته ما لا بد منه
في مقصده لكن الشارع هل اراد بذلك الخطا بفعل هذه المعذمات ايقه بان يكون
هنا واجبا في خبره ان مقتضى ام الواجب انما هو الذي في الخطا بغيره ولا يتبين
الوجوب الشرعي بمقتضاه ويخرج ذلك ولا يثبت هذا علمه ما في الخبرين ولا يبدلها في
ما خذ فلا بد من تحقيق في اجتماع الامر والنهي وفي الامر بالشيء بنقض الامر بنفيه
المخاصم لا وينقض وهو بضمه ام لا والتكليف بكل ذلك هو علم الاصول
واوهم اخباريون على الاحتجاج الوصف العلم شكوكا واهنية لا ينبغي ان دفاعها
على ان لا بد من كل ذلك كونه ما يثبت بها التلا بينهم من ان يطرح عليها ان لها
حقيقته ولا يجب ان يكونا لا يتحقق فيها ان العلم الاصول قد حدثت فيه وبه بعد صر
الماثية ثم ما انقطع ان قدما ثنائيا حاصلا اخباريا لا يكونوا عالما بين بها كمن ان يد
بها خبرهم ثم وبهم خبر اخبارهم ثم ومع ذلك قد هم انهم علم في ذلك واستمر
ذلك الخ ما في ابن عقيل وابن الجوزي ثم حدثت بينهم تدوين علم الاصول والجواب
اما اول انما ذكر من عدم علم القدماء بهذا العلم محض وعوى وعلمها طلاقا المقترض
لا يدل على العلم وعدم تدوين العلم لا يدل على عدم وجوده واسرار العلم قد

من غير ذلك ما دوى ان اهل الحق في هذا الامر بالاسس والبرهان وبنى على الحق
 وناسبه فعل حسن منه لم يقل ان قبل ذلك لم يكن ثابتا الحق لا شبه في
 نفس الامر فالحق هذا بخاصة بل الحق يحصل من شتى الاخبار العلم بوجوب
 ذلك العلم في الصدق الاول فان حكم متافضا لا مضافا وما لا يثبت في العلم بالصدق
 والعام والمخاص بالطلق والمقيد والنازع والمستثنى والحاج بالثابت وجواز
 الزاوية المعنى والافاء التلخيص والاعتناء بمتن الخبر وجوه حاوية للبيان
 وكثير من البحوث لم يكن في الحظير بهما كعدم نظير العلم في المعرفة ما في الحقيقة
 والشرعية والا لا في الواقع في مسائل ذلك وعدم حناهم الى معرفته في مسائل
 لا يتقدم وعدم احبا حنا كما لا يخفى على ذي سكة معاني في الحقاير انما في اكثر
 منها ايقن مثل ما ورد في الروايات ان الراوى ان الامام ثم ازاله ثم قال الصانع
 عليكم ان تيقنوا انما الصانع فام يضل انما وجبا الوجوب فحق ما اما على
 معتقده مع انه في اهل السام ايقن كما جاز عليه بما اياها القليل المتفق قال في مع
 الصفا والمرة ايقن كذا جناح اذ يعنى بهما مع وجوب به يعنى في الوجوب بمشفاة
 من الدنيا لا هو مثل ما ورد في مقدم الشرط في كتابه بل لا يجرى في ذلك بل يطله
 كبيرهم هذا في شيوخهم ان كان ينطقون انما الامام عفا عما كان يباينهم فانه
 قال بل فعل كبيرهم ان كان ينطقون في ذلك في بعض اخباره ولا لا في ان العلم بالبيان
 على الخبر ايم حكاه في حاشية ابن الرجب في مع موسى بن الله ص مفرق واما مشقة
 جواز العلم بجبهه واحدة وعدم جواز العلم بظاهر الكتاب وعدم صياحه بظهوره لا
 اخبار بل اذ في جماعة من علماء اخبارنا الاجماع الامامية على حجة العلم به لا دوى
 بعضهم استدلوا بذلك وليس على الاجماع الا اتفاق الامامية الكاه شدة في راي
 واسمهم وكذلك الذين في الروايات التي على حجة علم ان الامام كونه في الحقاير
 بل كان مشهورا بين العلماء وظهر في كلام بعض ابن شاذان ان علمنا بظهور الحق
 في الكافي كتاب الصلاة فان طريقة الامامية كانت التقيد بالصانع وهي الصانع
 في الدار انصبيه كانا اياها الصلاة المحسنة في ايمان في الجاهل ككل مسألة
 ادعى اجماع الامامية عليه مثل مسألة دالة الامر على الوجوب في القول وادعى ذلك

ويكتشف وجود الغل في هذه المسائل عند المقابلة وايضا لا يحسن لما قل
 او اذ لا امر في النفي للثبات ونحوه من هذا القبيل ما بين احداهما ان يكون
 لم يكونوا قائلين احدا الطرفين مثلا اذا قلنا لك هل كانا جميعا رايا اية ذلك فقلنا
 بعد لذلك الامر على الوجهين لا فائدة قلت لم يكونوا قائلين بشي منها فبعد شط
 من الكلام وان قلت كانوا قائلين بده لانه على الوجهين فهو مسئلة الاصولية
 وان قلت كانوا قائلين بعدم الدلالة فهو ايضا مسئلة اصولية والاصوليين يختلفون
 في المسألة قال بكل من الطرفين قائلين ما بلقائنا لا الجواب ليس لا دليل على ما روي
 ولعله كان فينا ابيضا ما يدل عليها ما ذهب اليه ويا كاشرا لا اخبارا ويا سبيهم
 البتة بسبب كمال وعرفهما مع ان الحكمة قد كانت تفتقر اليه العلم ونحوه
 كما هو واضح اليه في النفي اذ لم يجر عليه ما قد وقع به كما تقدم العلم والبرهان
 وحده فذلك تعلمها فقد تنافوا في احوالهم لا زمنه بل الاشخاص في زمانهم فوفق
 افقت المصلحة ظهر من عالم يظهر في الآية الاولى فقد نفى المصلحة وذكر بعض
 دونه بعض وكذا قد نفى المصلحة في الحق الذي ذكره اذ يحلوا ولا يتم بغيره
 وقد نفى في الاجمال وهو انما التفصيل الى فهمهم لا مكانه تفصيل الى احوال بل هذا
 هو المرفقة في احوال الدين اية فان النبي صلى الله عليه وسلم كان في الامم باطلا والشهادتين
 مع ان الاسلام من كثرة احواله فالشهادة بالنسبة اليهم بشرية اية تقع عن
 الشريك والنظر في الجسدية والمكان وما يترتب من كونه مسجعا للصفا الى الكمال
 بحيث لا يترتب من الترتيب الاحتياج معلول الاخرى ودينه وعينه ذلك عدم صدور
 التعميم والاعتراف عند ذلك فكذلك الشهادة بالرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه امور كثيرة من
 صفات النبي صلى الله عليه وسلم وصدق وحقيقة ما جاء به والخبر به وما قد بينى
 به لما بعد من الخلافة وعزم ولا يملك هذه كلها لا تحصل لكل من المكلفين في الآية
 الاولى فلا مانع من انما فقتا المصلحة فاخبر الاطهار والصدوقين في كثير من المسائل
 لانهم كانوا فيهم ما يحتاجون اليه مستغنيين عن التعليم وفيما يحتاجون اليه
 فقتل المصلحة بنفسه ثم ان من اوجب ذلك الاصول في الكتب المذكورة في بعض النسخ
 حقيقة مما لا يشاوشن ناسا نعم اليها بما لا يسجد فيها جوي على الله تعالى

في ما بالعلوم بترتيبها وما في الحق فظن المدغم وسفع الصوارض بسبب
الاحتكاك والاضرار وما في هذا الحق من بئر النقة اذ لا حكم المثلان
الثانية المتداولة في مقام خاص على الاخبار الستم وعادتهم اقل دليل ما في
عليها القضاة وقدره في كثير من قدره القضاة ليس فيه اقل دليل لا سيما
مع ومن ما فيها المنفعة عليها بعد التدقيق المتطرق في كتاب الاقوال في الرب
القضاة مثلا على ما في كثير من الاصول فيها هو قوله اقر والعقلاء عن انفسهم جاز
ومما بالتمسك كان يضر ما عليها على حديث الاخر ولا ضرر ولا كذا القضاة
ما فيها بشيخ قولهم في البينة على المدعي واليمين على من انكر هكذا فلا يخبر وان
يضر على احواله البينة على المدعي كمتاع اجتماع الاموال الذي على الغل بذكر
وهو المدغم على القضاة بناء على الدليل المتضمن في لزوم التكليف والاطلاق والاحتياج
الواجب وجوبه لولا وكذا عصى ما يتصور في هذه القضاة المذكورة في كتب
الاصول والخاص انما نقول مثلا ان في فصل الصلوة في الدار الغصيبة يحتاج الى ان يصلو
صحيحة ام ما طله ومما في الامر بالصلوة في بعض الصلوة وعمرات المهرج الغصيبة في
المهرج فهل التمسك في سلطان او في نفة الامر متفق للصحة في قول القضاة
بين منقول الدليل في ام بين اساسه على ما في الطريق اليك معونة الحكم الشرعي
وهكذا وجب على الدين وحسب الوقت وصلاحه بعد الوقت فهل يقع صلواته
ام لا فيكون المعقولات في الامر بالصلوة في بعض الصلوة في ضد الخاص ام وهل في بعض
الافعال لا لا يحكمه معرفة الحكم وهكذا واعرض بعضه في اضرار المسئلة اذ يمكن
الاحتياط فيها من حيث العمل والشرف في جهة الاشياء والصلوة في الدار الغصيبة في مثل
عند فكل التكليف في الصلوة في غير عمر وجوب فلا يصلح فيها ويقتل في بعض الصلوة
لا في الاحتياط لا حياط منه وبالله والحكم من بعض على العمل بالاحتياط ولا سيما
والمال المحمل بالحكم اذ يمكن كالفعل في بينا الوجوب في المهرج عند فرض دليل الوجوب
في الحكم المتدنية الباقية في فصل الصلوة في الدار الغصيبة على حد ما في العمل في المطلقة
على بقوله في كل شيء مطلق في حق من في ذلك وقوله في كل شيء في حلال وحرام في
في حلال لهذا اذا لم يكن عبادة وكذا في اوجاز فعله في حجب هو كذا في قوله في

وتبين بان ذلك فن تلك التبهات بنحو المحرمات او بقول المؤلف عند التهمة
 خبر الاضام والمكذوب من مثل هذه الفعل وقول كان عدم الافتاء وقوله يا
 لجله لحي يبرك انما يحتاج الى التزاعا الطينة اخذ لعل لا يخفى ما فيها
 الكلام في عدم الاشارة لماخذ ومافد فلما اصدت في الدار اعضاء وما لا شك
 في حرمته حتى يحتاج الى الاحتياط بل حرمه اجل انا الكلام في الصحة والبطالة وما
 ذكره من الاحتياط لا يدخل فيه فيما نحن فيه الكلام في انا حرمه وجوبه لا عادة او
 الفضا والحكم بالطلاق فيكون الاحتياط في النفس الا عادة في مثلة فتقول في الاحتياط
 منه وبانها كلفه لا يتركه والاعتراف عليه والكتف مع الجمل للزوم التكليف بالي
 فانه يفتي بعد من في الحريم فلا مانع من هذا التكليف لانه المكلف ما بنفسه سبيله
 فليس ما فعلوا واغاب وجهه واذا التفت الى العذر لم يفرجوا عنه او كونه غائبا
 الثابت فلا بد مما لوجب للاحتياط او الرجوع الى البراءة الا صليلا والى المسئلة الا
 صولية والاو لم انصف كما حفظنا ما نقلوه وانما في جميع الازنة الزنا لا بد
 على الفاء وليست كونه ما لا يضر فيه ليجري هذا الاصل وهو اخبار الاخذ شوا مسئلة
 الاصلية ثم انما الرجوع الى العمل واحد من اصل البرية والاحتياط والفرج من مسئلة
 الاحاد ومن اين جاز ذلك العمل بخبر الواحد ليس هو العمل بخبر الواحد في مسئلة
 اصلية فمن جاز ذلك العمل به فانه قلت ثبت الاجماع قلت بل الاجماع مدعى على
 من قوله ما لا يحسم في قد حفظناه في محله انما دليل عليها لا كونها احتيايا باسما
 لكن من اين شرح احد هذه الاحياء والجمع والعلاج النفا بها ايضا في المسئلة
 المسئلة على الظن ثم انما قلت بالتحريم بين مقتضيات الاخبار اولى الاحتياط والبراءة
 الاصلية والنسبة قلت من اين ثبت ذلك جواز التحريم را جعلي الى الاصل او خبر الواحد
 فيه جاز الحد ومن ثلث الاخبار المذكورة لا بد ان الاصل في الخبرين انما هما بيان
 هذا لما ضل في البحث اجماع الامر الذي في محضه ثم ذكر مثل هذا الكلام في هذا المقام
 وايضا فنقل ان اصل البراءة والاحتياط والوقوف ايضا على المسئلة الاصلية وان
 جعلت المناص لك ان هذا مسئلة من الاو لذل القطعية وما ذكره الاصوليون
 في عدم جواز اجتماع الامر والنهي وجوز ذلك ولله الشكر على طمان صدره وعدها

في الشواهد الظنية كما يظهر في آخر كلامك فتقول اولا من اين ثبت لك القطع في ذلك
المسألة مع كونه اخبارا ظنية وكذا علاجها فيها وانما ان كل واحد من الطرفين مدعى
القطع في المسئلة الاصولية مثلا المعنوية والكثيرة لا مائة فتولد من باسطة النواحي
الا وهو الذي لا يستلزم اصل الكيفية بل هو او تكليفه في وجه دعوى القطع في النواحي
عن القطع بعد الاستحالة وقد ضعفناه في الجصاصا ايضا في الكيفية في القطع
الحاصل في نفس الحكم بما اذا لم يقتضوا انهم يتقوا مع ذلك تعرف بانما العقل يستعمل
في الحكم في بعض الاشياء كحسن الصدق المانع والا حاشية في ذلك بالاضافه والعدول
وكونه الشيء ما يستعمل به العقل في تلك النواحي بل الجهادية فتدعيكم بعضهم بكونكم
منه والاخر بخلافه ولا يسلط كل واحد منكم بما فيهم في الحكم على الجهاد
في اصول الدين ما من ذلك انما ذكرنا فتبين ذلك في تلك النواحي ما استوفينا
في اخبار الاحياء والمنطق في تلك النواحي وما وجهه مع اننا قد ضعفناه اذ
لا مناص من العمل بالظن وان الظن المجتهد ما لا مناص من العمل بالظن وان ظن المجتهد
ما لا مناص من العمل به وبما ذلك في ما عدا الاحياء والاداء بما لا مزيد عليه يستبين
ابنه فيها جدا فمما نتق منها ان البعد بين ما كذب بين العمل بالادراك والظن
وهو غير العمل بالبرية فمنهم من يفرم الا وهو التواهي في الحكم عليه بوجوب العقل
المرئي عنه بوجهه ببل الاصول ما لا دليل عليه بل ان ذلك في التقليل منه غير
بجرح جهله ببل الاصول ما لا دليل عليه بل ان ذلك في التقليل منه ليس بوجهه
الاصل شخصي كماله على ما حبه وهذا المبدأ من معنى خبير فغير ما به الملك اصول بل
انما ان عمل كذا فعلك بالطاعة والعمل بالاداء والنزاع بين العمل بالاداء والنزاع
هو يترك العمل بما مع من الا وهو التواهي في النواحي معلقا بجهله ببل الاصول
والمنطق فان استحقاقه للثبوت ما رتب فيه اقل وعرضي بل هو وجوب العمل بالاداء
والنواحي معلقا مع عدم تجويزهم العمل بظن الاداء والنزاع العظيم بين الجهاد في
جهاد الاحياء والساد وهو في جواهر النواحي لا اجماع على عدم التجويز في ما ذكرنا
بهم لو ثبت كونه ما ذكر في الاحياء احرار الشاي لا يجرى ومن جها النواحي من قاطبة
ما يمكن وهو المنطق بكونه احرار الشاي وسنعلم ضعفها في دعوى من قطع الاحياء

على ان لا يخرج من غير ما في العرف انما بينهم من هذه الاجزاء وما هو موافق للعرف
والاصول لا يحل ما يتعارض مع تلك الخطا بما في العرف هو الاصل والمصنوع
ولم يبق الاصل من العرف وانما اصطلحوا به وهم من اجزاء العرف لا من العرف كمنع
الملك من الاصل من غير ما في العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
الخاص من العرف من غير ما في العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
وذكر في كتابه من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
والعرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
التي هي من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
لانها ان لم تكن في العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
الحاكم ان يعمل بما في العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
النفس العربي او من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
وايضاً ان العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
الشرعي في كل ما في العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
التي هي من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
فقد ان العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
ذلك ان يدور العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
البحر من العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
المختص من العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
في الاخبار من العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
نفس العرف من العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
المنفرد والاصول من العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
العالم فلا يتغير في العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
انما العرف من العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
في العرف من العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف
اختلاف في العرف من العرف من العرف من العرف من العرف والاصول لا يحل ما يتعارض مع العرف

اصولها وروح النص في ذلك ظاهر فليس من حقها ما دل عليه النقل والعقل بل من غير ما لا يتفق
 ما لا يتفق لولم يعمل على ما انفرجه فلما نظرنا فلتنا مقتضى علم النقل والعقل في الاستدلال
 العمل بما عدنا اجتماع الارواح التي في هذا العالم في مثل ذلك العمل المبراهن في النقل
 انما هو في حقها ورايها ثبت كما ان فيكم هذا جدي عليكم في حقها لا انما هو في
 بالاجزاء هذه ان تكون الواحدة منكم منكم ومنها تعرف العلم انما هو في العلم
 ايات الاحكام وموافقتها في القرآن والكليات استدلنا بجهتها فيكم منها جدي في العلم
 وهو خما نامة عندكم في بعض ايات القرآن على فستهم القرآن انما هو في العلم
 والقرآن في وصفها هذا البيت على انهم اذ لم يراعوا فيهم في علمهم ورايها في العلم
 في القرآن في الاحكام ونحو ذلك في علمهم على انهم اذ لم يراعوا فيهم في علمهم ورايها في العلم
 جميع القرآن في الظهور والمعلوم والا فلا يستفاد من ظاهرها الا ما لا يستفاد من الظهور
 وتلك هي الكلام على وجهه في القرآن من الاخبار في العلم والبيان في العلم في العلم في العلم
 العلم بالاخبار في العلم بالاحكام سواء علمها او كان عندكم في العلم في العلم في العلم
 ما يريهم اليها عند الاحتياج وعرفوا في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 في باب احتياج العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 وهو علم الاحتياج في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 اثبات جهتها في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 مراتب الظن في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 من جهتها في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 او لا يريان كونه في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 باخباره الا ما لا يتفق في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 ضعيف في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 الا ما مع ما وروى في الاخبار في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 بهما وروى في الاخبار في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 وفدا وروى في الاخبار في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام
 احاد وروى في الاخبار في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام في العلم بالاحكام

في قطعها وما لا يصح في فلا حثا منها بقرائن مقيدة للقطع اقول دعوى قطعية اخبارنا
 سببا في اننا لا نثبتها من غير ما لا يصح في حالها على ما لا يصح في ذلك ثم انما
 يعرف من علم الرجال هو معرفة حال الرواة الاخص من انما لا يصح في ذلك الكسب المنصوص
 لم يرد في ذلك فلو فرضنا مكان المعرفة بحالها بغير هذه الكتب بكتبنا اذ اعرف
 هذا فتقول الروايات الواردة في أخبارنا والاعلاء والافقه والاصديق ومحمد ذلك
 لا يربطها من كتب أصحابنا المعين في هذا ولا فانه قلت انها قطعية فثبت الاحكام
 التي هي في حالها في هذه وحده لم يرد في ذلك فثبت انها ليست بقطعية فهو ما تقول للمثبت
 على هذا لا يرد في وجه عدم الاحتجاج في هذه قطعية الاخبار فانه قلت اننا لا
 قطعية في الجمل لا قطعية جميع ما فيها قلت جملتها المنطوق به بغير ما عدا القطعية
 وفي ذلك بعض ما هو لك فقل في ما بين الكتابين مقبول غير مختلط وما في بعضها
 مما ثبت على غير ما لا يعدل الا صدق ليست على القطعيان وغيرهما منها مع الفضل
 علاج الامام في هذا الحديث في هذا الخبر يدل على ذلك الاخبار التي هي في
 الرواية عن حالها قطعية لا قطعية فانه لا معنى للعلاج في هذا وفي القطعيان على حدة
 السند عدل الرواية لا يصح من صدقنا اننا قد نزلنا المعنى والامور بالقطعية
 وسلك الجميع في هذه العامة مع انه قد كثر في ذلك الروايات مع الاعمال
 والا فثبت المعنى لم يرد في هذه العامة مع الفهم على حدة الاعمال الرواية
 وبعدها فظهر انما هو في العلاج انما هو في الاخبار القطعية وانما هي من ابراهيم
 بلا اخبار القطعية ومعالجتها مع بعضها بما ذكره مع في اخبار تلك والكتب بغير
 على من الكتاب والفائدة فثبت انهم بكتبنا أصحابنا وانهم لعلمهم انه كان يرد
 في كتبهم فانه كان ذلك الكتب قطعية لصدقه في الروايات ايضا من جهة فيها
 والامور القطعية ثم انما ذكر جملتها من الفوائد التي هي في جيل القطع عن هذه منها ان الكثير ما يقع
 بالقرائن الحادثة والمفاتيح الرواية كان في هذه في الروايات بعضها بالقرائن ولا
 يرد في علمها بغيرها وانما كان فاسدا المذهب فاسطحيك بعد هذا
 النوع من الترتيب فانه في احاديث كتبنا أصحابنا اقول هذا الكلام فاعده انما هو
 هذا المعنى من رواياتنا هذا الرواية يعني انما هي من جنس من في الرواية

[illegible]

[illegible]

المادة وما بالنظر الى مجرى عادة الله تعالى فلا يحتمل التفتيش في الاشياء لاجل
 هذا الجواب بل هو كقول الحق تعالى وان كان يحتمل في شيء من الاشياء لا يحتمل في شيء من الاشياء
 بان لا يحتمل في شيء من الاشياء لانها لو كانت في شيء من الاشياء لكانت في كل شيء من الاشياء
 انشاء النفس فلا يحتمل التفتيش في الاشياء لانها لو كانت في شيء من الاشياء لكانت في كل شيء من الاشياء
 من حيث الذات بل هو في نفسه قدوة الله تعالى في نفسه لانها لو كانت في شيء من الاشياء لكانت في كل شيء من الاشياء
 خلقه ولو بالغير هو لا يتناقض في الاشياء لانها لو كانت في شيء من الاشياء لكانت في كل شيء من الاشياء
 الجبر في كل الاعادة بناء على ذلك الكلام في المحسوسات فانما العلم متصرف في الذات لا يتصرف
 الاحتمال القوي وهو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك
 امر ممكن والحق لا يحتمل في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك
 علم ما ذكره في معناه فان حصل الجبر في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك
 في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 لا يمتنع ما يحصل به الجبر ولا يمكن خلافه في نفس الامر في حال علمنا بذلك ولا
 غشوا بامرهم ففعلوا في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك
 فانه لو كان يحتمل خلافه في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك
 المتاحه لكن لا يمتنع بالنظر الى ذاته لو فرض خلافه في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك
 ان امره التناقض في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 لفعله بمقتضى جهات العادة لا يمتنع في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 عند الاحتمال ونسفي الجبر فانه في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 ويترد اليه في كل يوم فهو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 في بعض الالباب ان بعض هذه الاشياء في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 بمرئ ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 لم يجد هناك الا ترعا جديدا وقد وقع في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر وانما شئنا عليه امره ذلك في كل ما هو في كل البصر من جهة في نفس الامر
 اذ اسأل في الصبح عن العلم بوجوده بستانه فيجيبني السر ولكن ان ينسبه وقت فلا

يكتم ان عرف ذلك المصطلح الشيء الفلا في حروب يستأنف في المبدأ ويجعلها
 حصة من يحصل له الاحتمال عند ذلك متى ووقته من الجزر في العلم العادي وما
 يحصل من الباعث اليه من باستصحاب الاحتمال السابق بعبارة ما يحصل بعدد بالقابل
 والنفق للاختلاف وفيها الاحتمال معين معلوم ويتفاوت مقدارها في الاستصحاب
 بنهاية المرد والحق ما في الاوقات وهذا لا يحتمل التفسير بل واحتمال التفسير في
 غير زمان العلم وهو يتقضى على عدم احتماله في العلم نعم يكون التفسير الجزر الى اصل
 قبل التفسير للاختلاف المذكور بسبب الفيلة بما افقضاء مقدار العادة وذلك هو الفلا
 الوقوع في العرف والعادة واطلاق العلم على شايخ وهذا قابل للاختلاف التفسير
 بالنظر الى العلم ايضا يمكن بالنسبة الى الاحتمال والنفق وعدم التفسير فلا احتمال عند
 في ادنى النظر مع الفيلة على وجهين الوجهين ويحتمل عند بعد التفسير وفي وقت
 الذي يكاد يتجاوز ما اتيه والحق بين هذا التفسير بان المرد ما يحصل التفسير في
 نفس الامر ما كان به الجادة فيختصر في المصطلح او بانها المرد في العلم ما لا يحتمل
 التفسير عنه العلم من عدم ما دام كلك لا مطلوب في الكلام هنا جمع في موضعين جميعا
 ان هذا الجزر هو علم حقيقته وما اطلاقه الحقيقته او الجارية والثاني في هذه
 ام لا ولا يظهر في الموضعين نعم اما الاول فلما استقامت تتبع كلام المرد اما الثاني
 فلم يردم الكيفية بالبطاق لعله ولا يستفاد من تتبع طرقت السارح وسكونه ولو
 مع الرغبة والزم العشر المبرج لعله فالذي يتبع هنا عن جنان التفسير الذي يعمونه
 في الاختيار وان تلك الاصل كما يشهد طبعه وان حكم الصدق ويصح ما يجب
 القطع بالصحة هل هو من قبلة ذلك الجزر ما الذي يمكن ارتفاعه بالتفسير ولا يجوز
 طرجه اما في كون جنة اصطلاحها منس ما لا يحسن دعوى من عام مقتضى التفسير
 ان دعوى مثل هذا الجزر في غير التفسير الشافعية الحاضرة مما لا يمكن ان يكون قبل التفسير
 عن التفسير في احتمال السهو والسيان واما دعوى في حق اختيار كذا بعد ثبوت الامام
 المظلمة ومنع السليح ووقوف ما وقع من الفيل في النزاع والاشباهات
 في احتمال احتمال تلك الاختيار في الكتب وهذا اصل المصطلح في بعض اوادها
 التفسير في الجزر اية الاختيار والعتيقة في المشايخ مضافا الى تلك الاصل فيها

مع ما يطرأ من أحوال الشبهة في شأن صاحبها من قبله في غاية البعد
 والمحال أن يعرف الخبير بها وكل هذه في الحقيقة والكلام في الغرض
 في غاية البعد فضلا عن الهدية وبه الاستقبال والمحال ما يحصل للفقهاء على أنها
 جزم في ما لا يخطر ويتردد بالشبهة واليقين لا احتمال للفتنة والسرور واليقين
 وما جزم يحصل بعد انقضاء الشبهة واليقين لا احتمال للفتنة والسرور واليقين
 لما روي بعض الأخبار ببعض وهذا انما هو مقتضى كلامه على ما هو في ذلك
 في ما هو المنقطع ولكن ما من خلفه في الاقضية المبدئية ولا كلام فيه ولا يحتاج
 مثله الى معرفة السند ومنها نقل الشبهة الى العالم الواسع في كتابه الذي في الغرض من الكتاب
 ولان يكون جميع الشبهة اصل من رجل ورواية مع تمكنه من استعلام حال ذلك الأصل
 وتلك الرواية واخذ الاحكام بطريق القطع عنهم ثم وفيه ان أظهر افعالهم في
 من جهة كتبهم في كتابه في بعض المقامات وهذا لا يكون الصدوق ثقة وربما لا يكون
 في السيرة والخط والفتنة وثانيا انما تلك الشبهة جهة الهداية والارشاد لا يجب
 كون الرواية قطعية الصدوق وانما يتم ذلك لو لم نقل بحسن الاخبار الاحاد وهو اول
 الكلام بل المستفاد من سيرة محمد بن طريفهم وبحسنهم كما استدلوا في بحال ذلك
 انما روي في نسخة اكثر علماء المشايخ في حقهم كما من يلهي به بالظن
 حتى ان مثل الشهادة لا والفتنة لا يوصف بكيفية كذا في حق العمل بالشبهة
 الخالصة الخبير ومع ذلك ان المكتبة لهذا الناس من اهلنا انما هي من الصدوق
 بما استقام حاله لا من سبيل القطع في اخذ الحكم عنهم ثم ولو سلم مكان حصول
 للقطع له ببعض الاخبار او بعض الحكم فلا يوجب ذلك الاضطراب على ذلك الا
 مع ما يثبت من العمل بظنهم انما عند وجود الكلام وخامسا ان الاعتراف بحسن نقل
 الشبهة الصادر في ظاهره من صاحب الكتاب الى عالم الرجال فان ما ذكره لا يتم الا بعد معرفة
 الرجل ثقة والمعرفة بحال الرجال قد يشهد الضرر في تقديره في الظن وهو في كونه
 العدل لجميع اهل الكتب الموقوفة للارشاد ويبدو منه من حذو ما يراه كونه الاصل
 مع هذا لا يوجب قطع جميع اجناس سببا مع قوله في اول الفقه في الصدوق
 المستفاد في ما روي جميع ما روي او لا يحصل القطع لنا بان الصدوق في مثله اذا كان

فقهية

اختلها من جهة كذا القطع فبعد ان كانت تعلق في نفس الامر وان كانت
 الاصل عندنا في المسائل المختلفة فهاذا كذا من عندنا عند الصدوق لا يثبت القطع
 يكون عندنا في نفس الامر فحققت كذا من عندنا ايضا اعلم ان عدم العلم بالرجال ومنها ان
 يكون رواية واحدة من جهة العصابة على تعين ما يصح عدمه وان كان معرفة
 هؤلاء لا يحصل الاصل الرجال وانما ان هذا الوجه يدل على عدم قطعنا بالاجابة
 الا انما حصل على وجه ما يصح عدمه على وجه ما يصح عدمه لا يمكن صحت روايتهم
 ولا يثبت الاصل التوجه بالاشكال من الاصل العصابة كقولنا اما يكون في غير هؤلاء
 وهم الاثر من جهة ما لا فلو كانا ان ذلك لا يصح ما يصح عدمه على العصابة
 سموعه انما ان صحت عندنا من لان ذلك على العصابة وما اشترطنا من العلم
 في صحة الحديث هو صحيح ايضا ما يصح عدمه في نفس الموضوع بل ان
 صحة الثبوت في جهة اختصاصه بقرائن هو جيد فلك ثم فتنشئ التناقض بالاشكال
 القطع فلو ما فتنشئ الكمال بالاشكال فتنشئ ذلك فلا حظا ولا استنباطا وغيره
 فاما بعد ذلك ليس باجماع المصطلح هو يكون جهة خصوصها عندنا ان كان سلمنا
 لكنه مقول بغير واحد وهو لا يثبت الا على سلمنا لكنه وقع الاختلاف في قولنا
 ايقن فان بعضهم ذكر مكان الاستدلال في الاستدلال في وجههم مكان الحسن
 بن محبوب فتنشئ من ابي يجعل بعضهم مكان الحسن بن علي بن فضال بعضهم
 مكان فضال عثمان بن عيسى فاذا حصل ان ذلك القطع في تعين هؤلاء فان
 ان القطع بالثبوت وخاصة انما هو جفت فاقتران جميع رجال سند هان هؤلاء
 الا ان يكون ذلك ببيان حال صلح الاصل في وجهه على انما يكون ذلك لنا مع ما يود
 سائر النجاشات التي في منها وما عجزها في ذلك ولا يظهر في ذلك العمل بغيره وانما جعل
 نقل الشيخ اتفاق الطائفة على العمل بدينهم كما هو السابح فاضربا فتنشئ
 كونه فتنشئ لا يثبت الا على ذلك لا يثبت القطع بل غايته جعلنا العمل بها وانما تعينه
 الصدوق فلا وكذا في جعل القطع مع ان اشهرهم وانهم حاشيتهم على الا
 في حق المصطلح هو رواية ما فيه من الاضطراب في النفاذ الكاشفة في حقهم
 فتنشئ حفظه وما فتنشئ به ما رواه في الصادق في حقهم في النفاذ التي تولى

عرض عليه صلوات الله عليه فقال بن بدي هبنا فقلت انما الله تعالى يقول انما الله تعالى
لنحوائل وامثال ذلك ومنه ما يكون روايته من الذين قال الامام محمد بن ابيهم انهم نقلوا
ما من من اوجدوا عنهم مقام وبنيهم وهذا انما الله تعالى في الاصل والاشكال
ذلك عندنا ولا ان ذلك بين جيبا لا يحتاج الى علم الرجال ونحو ذلك من الرجال من
هو منهم ام لا وانما ان ما ورد في هذا المعنى اخيرا واحدا لا بين جيبا علم بحال هؤلاء
بل انما بين جيبا لظن فلكم في العلم بقطعة اجناسهم فلكم على ذلك في انما
القطعة ان هؤلاء ذكروهم ثم وسأله الرجل واما مشد فاما شيخ محمد الكندي لا ينبغي
ثم الخطا والسبوح ملك الامر انما بعد لا بين جيبا قطعة ما بين دون غايته الامانة
يفيد وجوب العمل بفناهم فابن هو في قطعة ما بين دون وجوبه في القطعة والحق
واحد كما في الشيخ الاجماع شهادةهم على صحة احادهم كغيرهم او عن انما ما هو في
ثم الاصول الجمة على صحتها وذلك انما الصدوق قال في ذلك القطعة في اورد في
هذا الكتاب الاما اني سواكم بصحة وهو محذور بين وفي هذا الكتاب
وه في ما كان في خطاطي من شدة قضيته فلكم انما محذور عندك كتاب
كان يجمع من جميع قلوب علم الدين والعمل به في المائات والعصير من الصادقين ثم
الان قال وقد اقبلت قوله الحمد ناليفت سالت ان جيل ان يكون بحيث لم يوجب
والشيخ قال في العرف ما علمت به من الاخبار في جميع وجهه انما لا يبدل في جميع هؤلاء
للمعنى ان يكون قطعا كما في ان المتأخرين ايضا لا يبدل في جميعهم فلكم
وعن اني لك انما في هذا المعنى للصحيح عندهم وينهد بما ذكرنا ما ذكره الحق
الباق في كتابه في الشيخ ان المعارف بين القديما والحق في العلم
على كل حديث اعتضد به بما ينشأ عنه علماء وهم عليه اقرن بما بين جيل في ذلك
والركون اليه ثم ذكر ما بين جيبا في امر لا يبدل ما حقه فلكم الخبر ولا يبدل
الا الظن بصحة روايته المعتمد بل ربما يصح من الخبر بالقطعة لا بين دون ذلك فضلا
عما ان يصح في الصحيح وينهد به ما ذكره الشيخ في نقل الاستصحاب في قسم الخبر
فانه جعل ما واصل في الكتاب بل هو من ذلك في نقل القطعة فلا خطه حتى يظهر
لك ما قلته مع انه يظهر في الشيخ ان الصدوق ايضا بين بين الصحيح هو المعتمد

الراجح وهو كبر ما نزل في تحصيل الحديث بجميع شخذه اليه لاجل انه كان يروي
فيما يروى له في الحديث وهذا لا يمكن من المنطق كما لا يخفى فانظر ان مراد الصدوق
من جعل الاصل في الحديث الحديث كونه الاصل ما يعتمد عليه لاجل ما ووجه كونه
في الحديث باننا والحمد لله الكذب بان فيه شبهة كما لا يخفى عليه من ذلك لاننا لا
ما كان لا يعتمد عليه لاجل ما ووجه ما غشوا الامر به ومنه ما كان مع هذا اجل الوثوق
بما جابوا والقرائن التي كانت على ان صدق من خصه في حال استغناء ما اعلموا
بعد ذلك فالحاصل اننا لا نعتمد في مثل هذا الحديث وليس عندنا في هذا الحديث
كثير بعض اخبارنا الاصل المعتمد في هذا الحديث عندنا مع انه في ذلك لا يقصد
عندنا مع انه الصدوق كثير ما يروى في الرواية فمما قد يروى في كرام الله من
الحكاية في الحديث في اول كتاب وجوب الجحيم وفي اصل الحاشية في الحديث في كتاب
الجمع وهذا علم يدل على كونه في الحديث عندنا في كل ما لا يخلو في اول كتابه يدل
على قطعنا للخبر لما ذكرنا من اننا في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
مع اننا في الحديث عندنا لا نعتمد في الحديث عندنا مع اننا الصدوق كثير ما يروى
روايات الكافي كما يظهر في باب الرجل يوصي الى رجل يروي في باب الوصي في جميع الروايات
وعنه وكذلك الشيخ والمرحوم وغيره في المناقب واما ما نقل من الحديث فلا يخفى
ما ذكره من ذلك فالحاصل اننا في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
المناقب بعد ما حكم به لاجل ان دعوى قطعنا خبر ذلك الكتاب باطل لان
دعوى الحاجة الى الرجل ذهب اليه ان ذلك الاخبار وقطعنا العلم العام العادي
باب الكتاب لاننا في ما هو في الاصل المعتمدة ومع كونه الاصل مع هذا ما ثبت
من القرائن في جواز العلم عليها اصول الائمة ثم وثقوا بهم وانه اشتمل بعضها على ما علم
انهم غيرهم لاجل ثبوتها ووثقوا بها في وقت العلم بالبيان والتمصيل وبغيرها هو الخوف
فيها ثم ادعى على نفسه بعد ما الاحكام الى علم الرجال على ما ذكرنا وجاب عنه بان
ما قلنا في ما هو في العلم من اننا في العلم بالعلم بها العلم العام الجمع
الى التراجم ولم يحصل لنا العلم بجواز العمل باحد المتعاضدين من دون مرجعه الى
التراجيم والارباب اننا في الحديث في حال الروايات عندنا بالتراجيم ومن ان دعوى

[illegible]

[illegible]

الملكة وان خصناه بنوع الملكة من بابها طر لانه قبل الاجتهاد ومنه والاعتماد
 لا يظهر لانه فعمله كتمام لما علم عدم العلم بالشرط كمن يجب عليه ان لا يكون له الشك في
 بطلان دعائه في هذا الجدل المتداول فكيف حكم الحكماء بعد ان جوبى عليه مع هذا
 الشرط وقد علم ان الجواب عن الشك في عدم العلم بالشرط وجوبه لا يخصص
 الكلام بغيره في اصل الفصل وطلب العلم بالعلوم العربية وغيره فان كان لا يعلم
 من حاله عدم الاخذ بالاولا كبرائهم يظهر منه عدم الاخذ بالبعد عن شرطه في علم
 الحل وعلم من حاله عدم الاخذ بالاولا وعدم الملكة ليس يكلفه ما هو في حقه من
 الامور بالبرهان الطالع ومنه يعلم ان الاخذ بالملكة فكيف لا يثبت في الاحتفاظ
 في محله في مباحث الا واما ذلك فكيف الحاشية في الصبح بالصباح مع تحفظ في الصبح
 في نفس الامر من جوبى بالاجتهاد والامكان في جوبى بالصوم كما لو منها ان اشترى الملكة
 بسلمه عدم العلم بوجوب الجنبه ومما يمكن الاشارة غلبها في امثال هذا الزمان
 نجح التكليف اما الاستدلال فلا يراه في مع امه غير منقطع لا خلاف في الطابع
 فيها فاما الاخذ فلا يظهر ما هو المعبر بالعلوم وحيث ان ذلك كلام يقال في اصل
 معرفة الجنبه كجوبى جرابه وبيان امكانه وان ذلك شبهة في حقها بغيره و
 منها انهم قد خروا والافراد بسبب منها بعض المسائل والاحتفاظ فيها الى ان
 الملكة نعم قد وضع الامر ليوم في ان عدم جوبى علمه بالعلم له وعبارة في صفة مثل ان
 مفرقة الواجب والامر الذي يقتضيه الذي يقتضيه الفاعل انما لا يوجب العلم
 بجهل وان استغنى الجنبه ففاج استنباط المسائل منها الى ملكة الملكة
 وهذه حق اعداهية لا يخرج اليها ولا يثبت بها اقول ومن الغرض ان الفروع
 لتأخرهم ثم كل شيء من خلال وحرام فهو حلال حتى يعرفوا الكلام الحرام ومعه قد
 عرفت الاشكال وهذا وان المصطلح هو من حيث الحكم والحل او نفس الحكم او ما يتعلق بها
 ثم المراد من الرخصة او الحل اي معوق فاجزأه من هذا النوع المحال ان يصح
 وهذا الكلام في طراده كلامه ظاهر حتى يعلم انه قد رفاق الاشكال في ان الكلام الماء
 القليل الذي هو محل النزاع بالاحتياط فيه يدخل في هذا فيمكن الاستدلال بعدم
 قبول مطلق ماء القليل للتجاسة من جهة عدم ظهور الحكم في الاشياء من جهة اختلاف

الاطلاق من شخص الصادق الموجود في الخارج الذي يعلم طرأ بها الخاسر عليها
 وهو المراءى منه سبحانه بالطهارة فيكون المراد كل مظهر الخسار في ذلك من الخسائر في
 الحديث والارسلان في تلك القواعد الشبهة من تلك الاخبار والنسب ما انفق عليه
 الاقوام السبعة بل هم مختلفون في ان لا يتم منه ما اذا فعلنا من النظر بان الحاجة
 الملزمة وكل ذي ملكة يحكم ما بينه وبين الشروع والرد واما قوله وهذه فتاوى ابيه
 له فتدبر المحرمات بغيره منقوصا ومنها ان هذه الاحاديث الاخبار كان يعمل بها في عصر النبوة
 كما كان يعمل بها في عصر الخلفاء او عامتها ونحوهم نعم انهم عملوا بذلك على ان يكون
 فيهم الخسائر ان يعمل بها من دون توقف على شرط اخر من الملكة وغيره او ضمان العمل
 على ما جعل فيهم منها للعامل وغيره لا يجب عدم اشتراط العمل على ما لا يفهمه كل احد
 على تلك الملكة وعلينا ان نرى من حيث التناحر كما ان لا ينبغي من تلك الاولاد منها
 والحاج الى ذلك لا بد ان يكون له تلك الملكة وحدهم كمال الجواب عما تقدمنا من ان
 يعملون بالاخبار بدو في التصريح المعارض وحصول الملكة المحتاجة اليها في تلك الاعيان
 فان عدم حصولها المشافهة لا يمتنع في غير من في صفاتهم الى علاج المعارضه وحصول
 الملكة لهم لعدم عثرهم على المعارضه وعدم تفتنهم لاحتمال جوده اولئك فيهم من
 الاشياء التي احاطوا بها لا ينبغي احتياج غيرهم اليها وما قد كان عثرهم على تلك الملكة في العمل
 بالاخبار بدو على ان العلم بالافعال والخفية والاداء العبر النبوية التي لا يسهل في اليها الاكثر
 ولا يسهل في فهمها ولزومها لا بعد النظر والاستدلال غير لازم والاداء التكليف على
 ما يطلق بالنسبة الى غير المتكلمين وهو في غاية السخافة فانه ذلك يشتمل على عدم التكليف
 الجعي بمضمون ما ان المتكلمين والاخبار مطلقا في فلتا انهم مكلفون بالعمل بها بسبب
 انهم قاموا على العلم والاختصاص فيهم فنقول مثله فيما نحن فيه وايضا فلا ينبغي
 اختلاف مراتب افهام المكلفين في فهم الافراد الظاهرة اية فتكون التكليف بالظواهر
 والاعتبار ما انهم غير مضطربون من ان الحكم بدو التصريح وايضا في تلك الاعيان
 فتدبر يكون في تلك فضا عند مكلف لا حرجا على من حكاه في التفتن ان المكلفين منها ما
 يمكن ان يفهم من اللفظ على عند جماعة خاصة من الاشياء وعدم فهم غيرهم من العامة
 لا يوجب عدم تكليفهم بها ولا احتمال او ارادتها ولزوم التفحص عنها في الجاهل بالظاهر

معدودون وان ينفصلوا فكيفهم الرجوع الى العالم المتكامل ثم ما ذكرنا لا ينافي ما قلنا
 في مباحث العموم والخصوص والاطلاق والتقييد في الاطلاق اننا نعتقد انه ليس محتمل
 في الافراد ينصرف في الافراد النادرة كما في المراتب والافراد النادرة ثم ما لا يحصل الظن
 بل انهما هما وان حصل القطع بفرق بينهما في الافراد الخفية هنا بما يحصل الظن ان القطع بفرق
 بينهما وبادرنا بعد التامل والنظر والفرق بيني ظن فخره بفرق بيني الظن وظننا وادركه في
 من الكون واضح في الاول وهو جمع الى مخرج ينصرف في الكون يستلزم التشكيك في حقيقة
 فالحق الشك في كونه ماء السيل ماء بوجه الشك في ان ما هو الماء حله وسيله
 هذا الفرق ان لا يكون الشك في حصول الفلاس المجرى في بلدي في ان الفلاس يتلوه بالتمثيل
 نظرا في الكون لا ينافي كونه قد لا يزال الاشكال انما هو في ارضه هذا الفرق ثم ان
 يدل على جليز العرب لا في هذه الحفنة والواو اذ العبرانية نسبة من قولهم ثم علمنا ان يلقى
 ابيكم الاصل وعلمكم ان تفهموا او بمضمونه واما ان يصححنا واما ان يرفع
 في الضمان وهما مذكوران في اخر السراير ثم ان الحقيقة هذه الملكة وانما هي
 وجوه الاعمال عليها كما ذكر بعض المحققين بسند في امور انما عدم الحق في الحقيقة
 وقد علمنا ان الية منها ان لا يكون لا جريده لا يتوقف في هذه على شئ ولا يلزم
 يتوقف بالدعوى على كل ما طعننا على بل لا بد ان يكون له شأن فينا بوجه
 وبهذه قضية وذلك لا ينفق على ان يتبدل الرأي مع جدي بالنظر وان يكون ففهمنا واما
 ينشأ ما اورد عليه من المسائل منها ان لا يكون من بين الناس عظمة الكثرة ولا
 مفرط في الاحياء فاما الاول يهدم المذهب الذين ولا ينبغي ان يسوء الطريق
 ولا يفتضح حاجة المذهب بل ربما يشوق الدين ويشوق الشرائع الجاهل ومنها ان يكون
 من النرجسية والناو بل لا يعود نفسه بذلك فانه مما يجعل بذلك الاحتمال الجيد
 من الظواهر ان يتبدل ذلك لاننا نرى بكل طريقنا شرا مبين في الاول الذهن والحدود
 الفكر على الصراط السوي ومن جهة ذلك لا نرى بطريقنا ما حكمه والرباض والحق في
 فالت فان طريقه فاهم هذه العلوم مما يشهد العلم العقيدة فربما وانا نضعه جديا بل في
 في بعض الاطراف الفقهية محتمل ان يكون المراد كذا واما اقام الاحكام بطول الاستدلال
 وليست خبيثة العقيدة عليها ظننا وان كانت ظنية ومعنى الظن قيام الاحتمال في ذلك

لا

لا ينظم اسرفه هؤلاء الكثر الاحمال وابطالهم للاستدلال وميلهم الى الكثرة
 بما تاجع البحث وذلك المرض قد يكون طبيعيا كالعناوين المحررة على السج وقد يكون
 الراسية واعلم ان الفضيلة قتل هذه الشخص ليس من الاستقامة على الحق والبلاد
 والمكالم مع مثله واستعد بآلة من خلفه الا انه يظن مكانا ان سادته لظن وقرع
 في ذلك المتكبر ويجزى به ذلك كونه الجور بما هو افق رايها كثر في صلوات العلماء
 مثلا بهما المرض فماذا تكلم بشي في باو والنظر غفلة او الاجل شبيهة مسبقا السج
 ويكافى ويصادو بالخطور بما يتصل بها هو اصرار في بيت المنكوبين اما في حجة
 حوزة على الحالة الطبيعية للمدرسة لا في مقتضى دلالة الاخرى كالمكتبة والعناوين
 الحرف في حق الذكر ومنها ان لا يكون مسبقا بالراي في حال تصوير بل في حال كمال
 ايصافا في الجمل جلية الانسان والنفقة والسهر والطبيعة انما ينشأ عن العلم ان
 المراد بالاجتهاد في قولنا المحققا وشرف على تلك الملكة يمكن ان يجعل بمعنى ملكة
 الاجتهاد كما عرفه شيخنا الباقى وقد تقدم ويعنى الفعلية على شرف الراس في
 تحصيل الظن بالحكم الشرعي وما يتوهم انه لا يصح على الاول لان الملكة وهو نفس
 الاجتهاد لا شرفه من سند في بان الملكة التي هي نفس الاجتهاد وهي الملكة الخاصة
 التي تبنى على شرايط الفطرية في جليها الملكة العامة اعترافا في مطلق الجزاء
 الى الكتابات والفرع الاصول ثار وجز ثبات الفقدان كليا يتكفل نقض او اما ما يفرق
 كمال الاجتهاد عليه فهو امر الاول علم الحاف في البيان والبدع ونقل الشاهد الثاني
 والشخ احمد بن المنزج الجرجاني انه جعل الثلاثة من شرايط اصل الاجتهاد في الشاهد
 ايضا انه جعل الاولين ما يشرف على الاجتهاد من مباحث الفصولا انما الخبر
 في علم المعاني وما يعنى الخفية والمجاز وافتام الدلالة من علم البيان لكن العلم يحتاج
 اليه منها ما كور في الاصول فالبا وهذا ينبغي ان يكون ما يشرف على الاجتهاد
 ثم جعلنا الا باعني هذا الا في صيغ من يحتاج للاجتهاد والاول فلا ينبغي في الاجتهاد
 لا المعلم الثلاثة اذ لا جوفان عامة في امثال هذا الزمان الا بمل خطه العلوم الثلاثة
 والتحقيق في الفصاحات او اوجب العلم بكونها كمال هو العلم بها والنظر في الخ
 بالعلم كما يظهر من ملاحظه فيج البلاء في العلم والصحف الكاملة وسائر كتابات المسلمين

قد خلت بنا هذه المسئلة اذا اوجبت بها كونه المحدث من الامام بحيث صار محالاً عند
 من هو ما عندنا المحدثون لكن ذلك نادراً في اجبا والفرع والثاني بعض ما نقله
 مثل ما نقله في بعض المصنفين من ان بعض المصنفين قد اورد في بعض الاماكن
 حيث ذكر في اهل الشريعة في بعض المصنفين من ان بعض المصنفين قد اورد في بعض
 يوم بعض الاشخاص من لا يجهل كونه ذلك من الشرايط ويمكن ان يكون في ذلك الغلبة
 الفعل على مقتضى من اهلهم حكمهم بالرواية وانظر الى رتبة وحال الحال في معرفة الغلبة
 كانه يكتفي بالاستقبال فيما يمكن له العلم والعمل بالظن فيما لا يمكن والعمل بما ورد في الضطر
 لانه يحصل له الظن فيما لا يمكن له العلم والعمل ايضا الثالث بعض ما نقله الطب للاجبا الى
 معرفة الغرض والمرضى المسبب للضرر واما هذه وليس ذلك في الشرايط لان ذلك الغرض
 بيان الحكم باضطرار الشرايط لا بيان احوالها فمقتضى الغرض هو جيل الشرايط على التفرع
 في النكاح والمرضى المضرب على لفظه واما مقتضى الغرض والمرضى فليس معنى ذلك ان
 الغرض جميع العلوم والصنائع او اقلها لا حجاب الاطراف الشرايط لا يمانعها على
 الغيبة في الحكم بالبيع والبيع معيبا فالشرايط لا الحجاب او انه يظهر الغرض في الغيبة
 ويثبت في الاموال في الارشاد اما معرفة الغيب العاين والارثوية لا يجهلها
 لا يطلع الرابع هو ما يدرى الهندسة مثل ما يدرى الوبايح في كل امر وسببها وفي كل امر
 ما تقدم القام من بعض ما يدرى الهندسة مثل الجبر والمقالة والخطاين والاربع المكاتبة
 ما يستخرج من سطرها الجبر والخطاين ويظهر جميعهم الشرايط اما تقدم قارئ الغيبة
 والوسئل عندنا ان لا احد من يدعي شرف الانصاف بالمرء ولو هو عرش الانصاف
 بالمرء يمانع من ان افراء العقلاء على انهم جازين والمحب عليه تعبير في المقدار ان
 مصدر الرابح في تلك الشرايط المتقدمة هو ما يتدفع به الحاجة فلا يجهل في العلم
 الكثير في تفصيل المراتب في كل واحد منها فانه الغيبة الذي هو في الحقيقة من خارج
 الاصل في عامة العرفية في معرفة ما يتدفع به الحاجة فلا يجهل في العلم
 ان الغيبة من مقتضى العمل والعبادة فلا بد من عدم الغلبة وحرف العرفية لا يجهل
 في الشرايط في الغيبة الذي هو من جميع الباطن المتدفع به الحاجة لا يجهل في الغيبة
 على ما لا يظن ان الشرايط لا يمانع على ما لا يجهل في الغيبة الذي هو من جميع الباطن المتدفع به الحاجة لا يجهل في الغيبة

مع مخالفة الحكم بما لا يفلو من ان مخالفا صدرنا اقول غير ذلك اصلنا واصلنا
 بحيث يحصل الطمأنينة بمساواته مع المعنى في اصحابنا في الاستنباط في اصل الحكم
 جماعة من اصحابنا معني الفرق والعامه كما في الجهد ون عليهم في كل الحكم بعد
 الجميع اليه وعدم الاعتقاد بالحكم لا ياتي في عدم التفسير في الاستنباط وعدم الكذب
 في الاخبار عنه اما العدالة فظاهرهم الوفاق في اعتبار وان كان يمكن القول ببقاء
 الوثوق في الاستنباط وعدم الكذب في الاخبار عنه اما العدالة فظاهرهم الوفاق
 في اعتبار وان كان يمكن القول ببقاء الوثوق في الاستنباط والصدقة فظاهرهم
 يقولون في اخبار المخبرين من الكذب مع كونهم فاسقين بسايل الجمل وما يشبه
 بشرط صحة الجميع المتكاملين عليهم كونهما جميعا بشرط الاقواء بالحق المطلقة
 على هذا وبالحجاء وجماعة في هذا العلم وقبلها في هذا العلم ومنها اشكال وجوب
 العلامة في قبول كتمان الظن قال لا بشرط في المستحق علمه في اخباره والحق
 لقوله نعم فاستلوا اهلا لذكره كتمان لا تقبلوه من غير تقييد بل يجب عليه ان يتقدم بغير
 على خلفه من اهل الاجتهاد والورع وانما يحصل هذا الظن بوجهه من شعبة للفقري
 بمشاهدة الحق واجتماع المدين على استثنائه وتعليقه وفي لا الحق ولا لا يفي
 الا في بابا هذه الحق في صدره او لا او اعيا الى نفسه ولا مدعيه ولا يابا في العلامة
 عليه ولا بانصافه بالورع فانه قد يكون غا طاق في نفسه ومخالفا لبلال ان
 العلم منه الاضا في بالشرائط المحقق من مصادرها وشهادتهم له استثنائي منصب
 الفسري وبلوغنا ياه فقال في العلم بعد نقل كلام العلامة والحق كما نقلت وكلام
 المحقق هو الامري ووجهه اجماعنا يحتاج الى البيان واحتجج منه بالآية على اصحاب
 البهيمه وادوا اما لا فليخرج العزم منها وقد بينه عليهم في المناقبة ولما ثابته فلا
 علم فيقول بل العزم لا بد منه في خبر اهل الذكر من جميع اشراط الفسري والخطا في سلال
 الا استثناء فلا نفاق على عدم وجوب استثناء غيره بل عدم جواز غيره بل عدم جواز
 في فلا يميز العلم يحصل الشرط او ما يقتضيه مقام العلم وهو شهادة العدلين وظهر
 من كلام الرضا في هذا قوله لا يكون الحق في حيث قال وللعلامة في قوله في قوله
 من يجب ان يستثنى لانه يعلم بالحق الطه والاعيان المشايخ رجال العلماء في البطلان

يسكنه ويثبتهم في العلم والصناعة والعبادة قالوا ليس لهم في هذه الدنيا قول
 من يطلع الغيب ويقتل كيد عليه عالما وهو يعلم شيئا من علومه لانا نعلم ان علم الناس
 بالنجاة والصناعة في الدنيا وان لم نعلم شيئا من النجاة والصناعة ولكن العلم
 بالحق واللغة وضوح الاوامر والاعمال لا يتحقق الا بالعلم والاعمال على اساس
 في المباحث المتقدمة انه بجهل الانسان والافاق من العوام الذين لا يميزون بين الانكشاف عليهم لا يتا
 بلغة طائفة ومعلوم ان العلم والاعمال في أصل العظمة والزيادة والتفريق بينهم وطائفة العلوم من
 باحوال العلم العام التي الباطنية من حيث الاختصاص في بيان طول العلم وفي مناهل العلم لا يتحقق
 المسئلة في تميز الامر في تميز العلم بجهل الحال يتوقع عليه الامر المعروف والشي
 من النكوت فيقول الا في كذا النظر من شرط العلم مع الامكان والاكتفاء في النظر
 مع عدمه كما هو في النظر بعلم كذا في النظر مع الأصل ولو كان العسر غالبا في ذلك
 ان الأصل ارفع باشتغال الذمته بالاختصاص المجردة وهو لا يرفع الا بالعلم به قلنا
 اشتغال الذمته بان يميز الخلق من خلق اجتهاده غير معلوم وذلك الجواب في الاجماع
 لو شكك به فيقر بانه في الاجماع متعمد في جرمه لا في المجهول وهو يحصل
 الامن علم كونه مجتهدا في الاجماع انما هو على المذهب المشرك وهل ذلك الامر في
 النزاع ويدل عليه ايضا ان اعتبار العلم بوجوبه في الجمع غالبا وفي غيره فيكون
 النزاع فيما لو كان عام في بلد وهو في بعض الاماكن ليس بمجتهد لكن كل مرة ومنه في العلماء
 في ذلك البلد بعضهم يعتقدون اجتهاده وبعضهم يظنون فيهم لواء الاذنين اذا
 تقطعت هذه المسئلة اتبع جرمنا العمل بالظن في ذلك وعدم الجرم فيمن يجب عليه التخصيص
 من الخارج والتفتيش في حصول العلم ام لا والامر لم يتحقق للمسئلة او جزم
 بكونه مجتهدا مع كماله في نفسه الامر فلا شك في انه ليس عليه شيء والحاصل انه
 لا ريب في وجوب تخصص العلم في امره او لا في حرج وما حقتنا به علم انه المثل في النظر
 الذي يكتفي به من العلم بجهل الجاهل لا الظن الباطل وكما قلناه في النظر فيهم
 المختص في من حيث العمل بالعام قبل التخصص ولا يعترض المشركهم ان لا لا ولا لا
 يطلق الظن ثم انما العلم ان حله والعلم من الاعمال على ان الناس واجتماع المسلمين
 على ان ينفذ كما هو في كلام الله تعالى في العلم والهدى والنفاذ لا في اجتماع

مطلق العلم وينبغي النظر بشئ لا يكون ذلك على سبيل الاستدلال الكاشف ^{سقط}
 المرجع اليه بحكم العادة بما وقفاهم اذ وصل اليهم خلاف ما فهمه من هذه الايات ^{ولم}
 ثم ان الكلام مع افعال المعقولات ومع النعمان فان لنا وادى العلم والوجود ^{والمعقولات}
 في النفس فلا اشكال ايضا في الخيرة بهذا الضيق ولكن لنا وادى العلم والوجود
 فقدم العلم ووجه اشكاله مستطرد جديا في طريق اوله وانما اختلاف في الشيء
 قائم لنا وادى العلم بالوجود فمن يخرج في فعلها منهم شاء لعدم المرجع وانه كما بعضهم
 اعلم بالوجود من غير ما لم يعرف في مذهبنا بل ذكر بعضهم انما اختلاف في مذهبنا
 ايضا يقدم على غيره لانه اقوى وادى وادى علمه وادى لغيره وانه بمنزلة الاماير
 لا يمكن اختلافها العامة منهم من وافقنا على ذلك والاكثر ومن سواهم لا افضل
 وعينهم لا شئ ان الجمع في الجبهات والعلامة المحيية في المنقيد ولان المنقول هو
 الصوابية وهو غيرهم كما اننا نقول من غير تكبر او لا يثبت الاجماع على هذا الاحكام
 فهو وادى اربابنا في امثال هذه المسائل فلا فاعلموا في هذه الظهور والرجحان
 مشكوك وشبهة باماننا المجتهد فباسم مع الفارق وفي كلام الحق في الادب
 في شرح الان كما دمنه فندم الافضل في الحاكمة والتحقيق انهم ان ادوا والاعمال
 المجتهد بل من غير انما حصل لاجل ان يحصل للظن بحكم الله الواقع والمجتهدين
 المختلفات اما انهم ان علموا ذلك كما ما في المجتهد عليه فقتلنا انهم علموا الحقائق
 فان من ذلك كان في بلد مجتهدين لحد علمهم من النسخة المختلفة في المعقولات في
 في عصر وجوه مجتهدين بنائين في بلد اخر فكيف حصل للظن بان قول العلم المجتهدين
 الذي في بلد هو حكم الله الواقع ومنه من صوابه ومنه من حقا لا يكون معين
 المجتهدين الذين في البلد والا فحقنا ان ذلك العلم وموافقا للملاذون مع كونه
 مساويا في العلم او اعلم منه فانه سبنا في اعلمية الغير باسناد العلم لكونه الزيادة
 من المصادق لكان اذا العلم وجود العلم من ذلك فاحتمل ما افترضه ذلك اللزوم فلا
 مناصبه كما ذكرنا في جميع قاله في المرجحان وادى علمه حصل للظن بتلك العلم
 في افادة الظن في مذهبنا لانه هذا الشرط يعني ان في هذا المذهب والمجتهدين في
 الموجودين في بلد فيكون العمل على قول العلم ان يراجع وليس هذا معنى حصول

אסכת

الاصول الحاصل عدم الزيادة فلا يكون اتصال باننا في الخطر الحيز في العالم
 في العلم غير العلم ولم يكن هناك حيث علم ايضا من انك يجمع اقوى الاما والى
 على الحكم الواقع من الاخر كما لا وجه ولكنه من نادوا بالحق في امثال ما تنا
 على ان اجزاء ما ذكرنا في المنطق في المعنى ما يقف بالنسبة الى امارات فتنقلا من عدم
 على علم اخر في الاما وانما هو اذا اراد بتفصيل ما هو في الوجود والواقع والظن بحكم
 انما النفي لا امرى وهو لا يتم اذا كان مفيدا بشرط وحال فلو فرض ان المعنى ما لم يقدر
 على تفصيل الاسباب وكذا للخبر وانما لا انتماء الى انفسها لا يخصها كالحق في الاجزاء فما
 عند هذا الاسباب مع عدم وجود شي اخر من الاسباب لكن هو لا يمكن من هذا
 مدخلية الغير في مطلبه فما لا ظاهرا في تفصيل الظن ليرج انما هو بشرط هذا الاسباب
 في هذه الحال لا مطلقا وهو ليس هو تفصيل الظن بالحكم الواقع في المعنى الذي
 جميع الاسباب استفيج وسعد في التفصيل ونق وجود ما يحصل انما هو في دليل
 محتاج ويترجم عليه بالاصل عدم يمكن تفصيل الظن بالحكم الواقع في المعنى
 الذي والقول بان الاصل عدم مخالفة ما وجد من الاسباب في العلم او حلا يمكن منه
 لما عند من الاسباب غلط فاحتمل ان الاصل لا يتفاوت بالنسبة الى الواحدة والى
 في اللغة كما لا يخفى في القائلين بوجوب تفهم قولنا العلم للمفرد على الإطلاق لا يتم
 دعوى الاجماع في امثال هذه المسائل مع انها غير ظاهرة منهم وغير واضحة في نفسها
 يظهر جلالها من اشياءهم في معنى هذه المسائل في ما كاد يارج وابعد لا يلزم
 اجمع بين دعوى الاجماع على ما بعد العلم في انما المطلوبين لا سنا ما هو الاقرب
 وارج وانما الاستناد الى انما في هو استناد الى الدليل العقلي لا استناد الى الال
 استناد الى العقول والدليل العقلي لا يفيد التفصيل والتفصيل لا يفيد العلم في ذلك
 في اوله بحجة خبر الواحد الحاصل وانما المصادف في جميع المعنى الى المعنى كما
 هو الحاصل بالظن عندنا العلم بالحكم النفس الامري وخرنا مع تفصيل الظن لا بشرط
 في ان كان وان كان بتقليد الميت ولا مع تفصيل الظن بشرط حال وعقد في كان
 المعباد على الاجماع او غير من الاله الشريعة فهو مقصود على ما يدل عليه الدليل و
 دعوى الاجماع على ما بعد العلم ايضا لم يثبت في العلم الذي العلم مخالفة له

بتقليد المجتهد واخذ المجتهد تلك الزكوة واعطا ثوبا الفقير مطلقا حتى فيما لم ينفق
 صاحب المال الخلاق في المستلزمات احصا والمجتهد ما في ذلك وقد يصير جوارح الناس في
 الفقير وصاحب المال من كل المذموم الا ان يبقى المراد بالاخذ هو الاخذ على سبيل الحكم
 وروى النص صفة المخصوصة فصداء على ذلك ينزل بتقليد المجتهد بذلك الحكم في
 القواعد وكذلك القول بان المجتهد اذا وقع عند الباكرة بعدة اذن ايمها واذن الغير
 فيمنع بينهما فهو لازم لا يجوز نفقة بخلاف ما اذا وافقها غير فانه الحكم والحق للمجتهد
 فنفسه بخلاف الثاني على الاطلاق مشكوك اذ المسلم ان ما هو حكم لا يصدر من المجتهد
 ولا يقر الا اذا صدر عن اهل العلم كمال ما صدر عن المجتهد منها فبعض خصوصية بالشق
 من حكم والمحال ان الصدور عن المجتهد من غير اذن محض الى الحكم الا ان من غير ما هي
 نعم اذا كان مفسو المجتهد فطعن المخصوصة المنصورة فكما يجوز ان يقطع بان
 جواز ذلك الجواز بعدة اذن ايمها وحكم ذلك بهذا يجوز ان يقطع بان يجوز
 الصيغة بنفسه فهذا هو الذي يصير حكما لا مطلقا اجزاء الصيغة والافعال
 في صورة الاذن للمعقوف ثمانية يصير من باب حكمية هذه من اجزاء اسباب
 واما انهم عدم جواز الترخيص فبما نحن فيها الامر بالمجتهد وبأذنه فهو مما لا يوجب
 اليه حد ثم اعلم انه يرد على فرض من الحكم ايضا عدم النكاح من الحكم بالمحدود مما
 يخص حقوق الله كالشرع الزنا سبلا لا يندفع علم الزنا في ذلك وبما يحد حتى
 يمنع المخصوصة بينهما وقد صرحوا بذلك حكما بها ويحب قولهم في مستلزمات
 عمل الحاكم بغيره وعدمه والتفصيل بالجواز في حقوق الله وروى حقوق الناس
 وكذلك استلزامهم للجواز بعدة اذن ايمها والاروق والنفذ والزانية والوفاء
 والشهم بعد المقتضى الفصل وغير ذلك وكذلك يرد على الحاكم بشيئا لا يملكه
 جعل من باب الحكم ولا يوجب انه يتعلق بالحق او لا بالمال شي يخرج من الحد فكل
 بهذا الحد يوجب المخصوصة لا تشانه فيه ايضا فالباء بما يدل على انهم جعلوا من باب
 الحكم بغير الحكم بالخلاف في كفاية القول بالحكم بانه فطرحوا ايضا في المذموم
 وجه في المصادرة استنادا الى عموم ما دل على انه لا يحكم له بحكم بعده ولا ندر لو ما
 عنده البينة فحكم بذلك وجعل الجميع الوجه بغيره لا يحكم والعلم قوي

الشيء لا يثبت الادعاء الذي هو عدم جواز انقض الحكم كما سياتي بيان
بينا وث بالشيء الى هذه الاقسام بها الاجماع اذ هو من الاول الشريعة واليد
ان يعلم حال مورده في الشرع واقفا في هذه المعاني وقع الاجماع عليه ويظهر من جهة
الحاكم لا دخاله من الحكم بوجه الفطر بانه يرد باخرها شامولا لا اختصاصا بها
بالشرع بل هي من موضع فان حكمه فيرجع الى من جعله في الشرع وبتمام الامل في قوله
الشرع لا يملك من ذلك في اصل الحكم الشرعي وان كان يرجع الى الحكم الشرعي على اعتبار
قطع التناقض وبضمن ان الشايع حكم بانه يحكم الحاكم بان هذا هو معنى الفطر وهو
فروع كونه من الحكم شيئا من سلال الاجال فيما تنازع فيه الخصمان مثل ما لو باع احد
بالبيع المشروط انما لم يدار الى اول الشهر الفلاني الذي يفي بيمينه علم ان الزوم بانقضاء
الشرط في اول الشهر ثم وقع النزاع بينهما في اليوم الخامس في ان اول الشهر لا يفي
في ذلك حكم الحاكم باننا ما والشهر في يمينه عليه الزوم وعدمه فلا يصح ان يحكم
بالزوم وعدم الزوم فالحكم باننا ولا الشهر حكم وحكمه بالزوم وعدمه حكم اخر
والاخطا لا يحد الشرع بآراءه بثبوت اربك عدمه والخصم في ذلك مضمون
ايضا من العبادة في الضديق والتكذيب في الموافقة والمخالفة في المناقض فيقيم
الحكم للمدعى كونه من ضمن قصد الحاكم بحكمه وقع ما معه من غير تصور من المخالف
مع الخصم منه ايضا وان لم يكن بالفعل خصوص في غير ذلك من خارج منه ويخرج منه
ما يشوبه من خلافه فيه وقد يحصل الحكم المجزءا اعتبارا من احداهما في ذي الامر
حكم كالرجم بيمين الغامض او ابراءه اضطرار او المشقة من حيث ان يثبت
الاخطا في الاجرة حكم من حيث انه اجبا وعنه الصحة في ذي الامر ما فيه دخل
في الحكم المجزءا بكونه الجليل عند الاقارب شيئا لا هو حكم بيمينه في ذي الامر
وقع الاشكال منه وحكم بان هذا الائناء من الائناء بين المشبهين هو ما وقع في النجاسة
ويزيد على ذلك في بين قول المجتهد وهذا النوع من جنس من يثبته اذ ارباها كلاهما
ان وقع منه وظهر من الخبر ما اعد المثلثة في ثبوت هذا المجزءا قبل القول بقوله
في خمسة الجوز قد يبرى عليها رثا نحو ان اسمها السجل في مالوكم بانه الائناء
الذي وقع فيه البول من الائناء بين المشبهين هو هذا فلا يجوز له الاستعمال الجوز

كما سيجي بيان ذلك وذلك ما يضمن القول بكونه اعتناء ذلك الحكم بالخصم المصطفا
 الذي لا يضمن ونفرضه بديان الحكم اما يتحقق باحتمال واحد لا قول في المسئلة
 المختلف فيها والحوادث في القضية الشخصية كسلب المقتضى والباقي ونحوها
 ولو كان يدون من فقهه ومخاضه في الفعل واما ما جاء الحكم على الطريقة المحمديا
 في القضية الشخصية المتعارفة فيها بسلبا عما كل من هذا الاستحقاق شرعا من جهة التملك
 المحمدي لما في يد المدعي عليه سبب التمسك بقوله او باجواء ما هو الحق وعمل الحكم
 في طريق دفع المدعي كونه خلافا مثل بعض الحقوق المختلف فيها بالنسبة اليه
 كما قطع والعنق ويحتمل على الحكم كأي العمل بمقتضا في الجمع هذا حال الحكم والاعظام
 والافتاء الامر ما مضى وما حاله لا قضاء التمسك وما ما التمسك في العبادات
 فواضح لا بد من القول المغبوط المستلزم وحكم في العمل والحرمة ونحوها في الظاهر
 والمشاريع لا فعال والاعمال لا بد من غير العفو والابقاء من بين يحصل انهم
 غالبا قلها حينئذ ان الصلح الجليز في عدم الجليز والثاني الصحة والبطالان واما
 الاول فيجمع المقتضى في مجزئته فيه واما الثاني فهو اجمع فراجع الرضا ونحوها
 على ما يجمع مجزئته في الاصل وفي الاستقراء وما كان قد يحصل فيه التمسك في مجزئته
 المتع غير ثوبنا انما يحتاج الى الرضا وقدر التمسك ثم انما الرضا ياتي في العفو
 والاعمال انما ان يكون في مجزئته في بعض هذا الطبع في مجزئته في بعض هذا في حكم
 الشرع بان يكون مجزئته في مجزئته او معتدلين المجزئتين في مجزئته في مجزئته
 مثلا لا ينفصل الامر هو مثال عندنا الى كونه الباطل في الرضا مع وجوبه الى الرضا
 عديده الاولى ان يكون معتدلين المجزئتين في الرضا في الاصل لها الثانية الصدور في الرضا
 مع كونه لا ينفصل في المولد الاشكال في الجواز والصحة في الرضا في الثانية
 ان يكونا معتدلين المجزئتين في الرضا ولكن وقع النزاع بينهما في الطبع والهواء ولا ريب
 في ايضا في صحة الرضا في المجزئتين وبطلان في الرضا في المجزئتين في الرضا في الرضا
 ان يكونا أحدهما معتدلين المجزئتين في الرضا ويكونا مجزئتين في مجزئته في الرضا في الرضا
 بعدم اشتراط المدعي في المجزئتين في الرضا في الرضا في الرضا في الرضا في الرضا
 على كل من هذا الوجه في الرضا في الرضا في الرضا في الرضا في الرضا في الرضا

محمداً في حال الشك قبل العقد فان وافق ما في الحكم لاحدهما في حكمه وان كان
عالمه بالخبر لم يدر في ذلك بعد في هذه المسئلة اذ في مسئلة اخرى قالوا ان بعد
الحكم او بالقرعة في شئ ما بعد عقد كل منهما فان شربا قال في حكم لما وافقوا بالحكم
او بالقرعة وان شربا بعد العقد بمثل كل منهما فان شربا قال في حكم لما وافقوا بالحكم ان
كان زان القيان والحكم لا يثبت ان كان زان القيان وان شربا فانما في ذلك حكم
الما تقدم مما ذكرنا في ظاهر احكام صن كذا في اخرى مستصرة هنا مثله ان لم يكن ما يثبت
ولا مثله في اذ كان احدهما يثبت او مفعلا والاخر جاحلا او قاطعا في شيء فقام الحكم
اذا عرف هذا فاعلم انهم ذكره ان لا يثبت نفق الحكم في الاجتهاد بان الحكم اذا
تغير جهادوه لا يثبت فيه واذا خالفه لم يثبت الفاطما خلاف الفسري واجتبا عليه
بان حلقه ونفقة من الزوج نفق النفس في الجهد فيفسد ويغيره في حلقه
بعض الحكم وهو فصل النفس من حيث وادعى الاجماع عليه ويبدل عليه الاستصحاب
ونفى العسر والرجم واما حلقه نفق النفس في كلا من في ذلك غير محرم فانه ارادوا
حلقه نفق النفس في الحكم بعد تحقق الخاصة والمرافعة فله وجوب الجملة كما
اشترطه فان احدى الطرف في الدعوى اذا ايقم عليه علمه في محجته والآخر على
علافة ونجاصته عند الحكم فله نفق مقتضى الفسري بحكمه اذا خالفه رايه في المسئلة
وكذا اذا كانا محجدين وسند كبرهما التمسيد بقولنا في الجملة وان ارادوا اجازة
نفق الفسري بالفسري في شئ من ذلك الذي يعلم بانهم ارادوا ان حلقه نفق الفسري
في المقام استجوز بخلافه المفسر اما من المستفاد من الميعل بعد بالفسري فان اجمعهم
انما انفق علمهم حيازا بعد دل بعد العمل ما لم يظهر بطلان الفسري من راس
او بعد استحقاق الجهد بالتقليد واما في الفسري العدل والتمسك بالحكم بتقليد
محجته وطلوع بعد العمل في واقعة اخرى اذ انظر راي محجته ما ويبدل محجته
بمحجته اخرى في الفسري واما المفسر في كل من محجته محجته علمه ما رواه
كان مخالفا للاحق وهذا هو ظاهره فان في عد بعد العبادة التي نقلناها
لنفس في مباحث الاخبار وبالجمله فالفسري ليس بها منع للغير عنه مخالفة مقتضا
الحكم لمقتضى ولا في المستفاد من اجازة المفسر في كل واحد من المستفاد من فاء المفسر